جامعة تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

التحديات الأمنية في المغرب العربي
دراسة حالة تونس

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية

إعداد الطالبة:

* نادية دعاس

إشراف الأستاذة:

* رقية بلقاسمي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
مليكة قادري	أستاذ"أ"	رئيسا
رقية بلقاسمي	أستاذ"أ"	مشرفا ومقررا
سمية بلعيد	أستاذ"أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

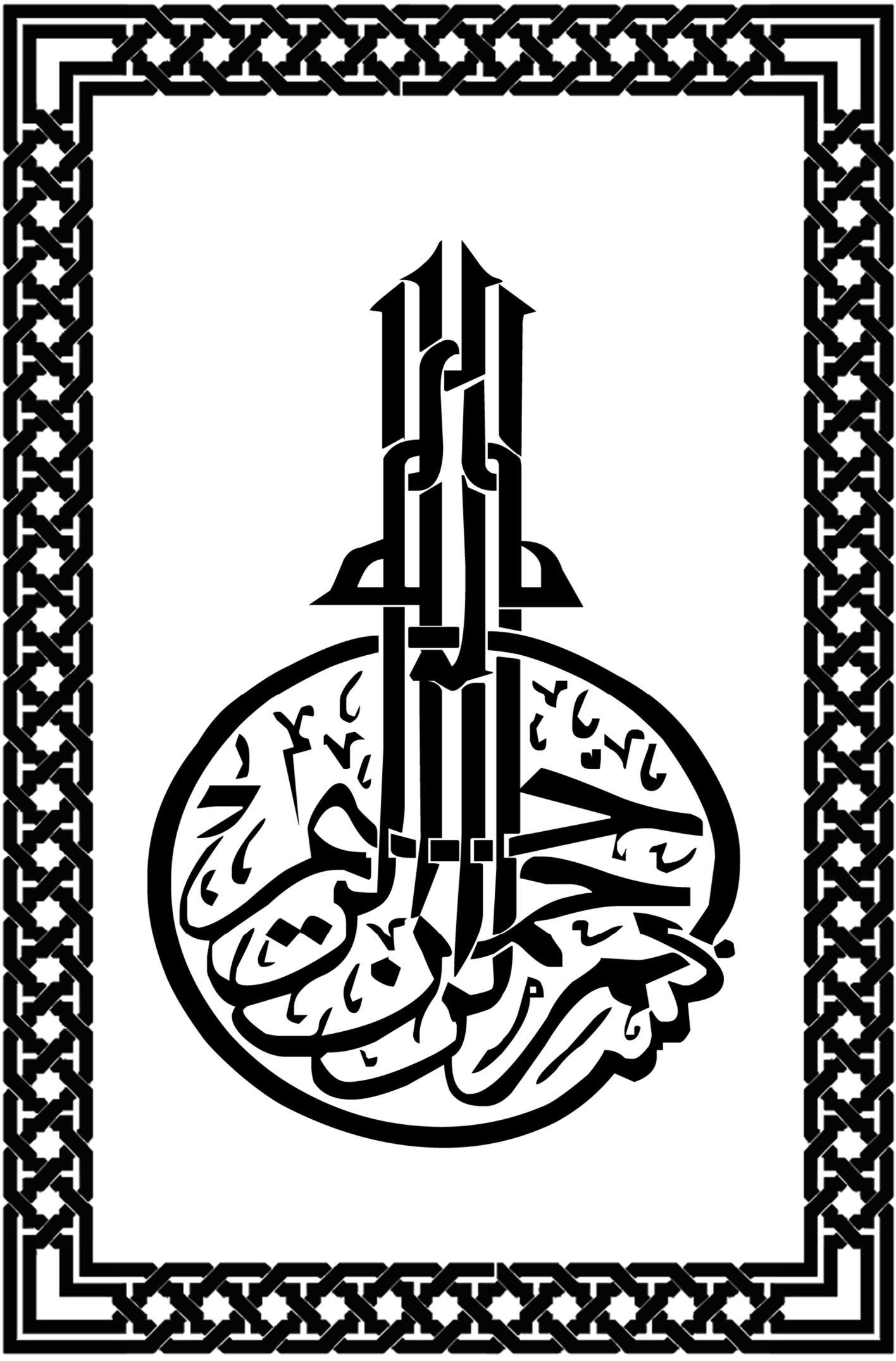

شكر
و عرفان

أبدأ بشكري لله عز وجل الذي وهب لنا العقول
وميزنا عن كل الكائنات حتى نصل إلى ما نحن
عليه، إلى خالق الكون نحمده ونشكره على بثه
فينا الصبر وروح الإرادة لنتخطى كل المصائب.

وإذا كان ولا بد من توجيه كلمة شكر وعرفان
للذي يستحقها أولا هي الأستاذة المشرفة رقية
بلقاسمي التي لم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها
طيلة انجازي لهذا العمل. فإليك أستاذتي الفاضلة
خالص الشكر والتقدير والاحترام، كما أتقدم
بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية
الذين أناروا طريقي بالعلم والمعرفة.

وأتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على انجاز هذا
البحث من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

خطة الدراسة

مقدمـــــة

الفصل الأول: مقاربة مفهوماتية ونظرية للتحديات الأمنية

المبحث الأول: الإطار المفهوماتي للتحدي الأمني

المطلب الأول: مفهوم التحدي الأمني

المطلب الثاني: علاقة التحدي الأمني بالمفاهيم المشابهة

المبحث الثاني: المنطلقات النظرية في دراسة التحديات الأمنية

المطلب الأول: طروحات كوبنهاجن والهوية المجتمعية كقيمة جديدة للتهديد

المطلب الثاني: مدرسة باريس وإدارة المخاطر كتقنية أمنية

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: نظرة تحليلية للواقع الأمني في المغرب العربي

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي

المطلب الأول: المجال الجغرافي للمنطقة المغاربية

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي المغاربي وأساليب التنمية

المبحث الثاني: إشكالات الأمن المغاربي

المطلب الأول: أسباب الوضع الأمني في المغرب العربي

المطلب الثاني: التقسيمات الاجتماعية في المغرب العربي

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: تحديات الأمن التونسي بين التأثير والمجابهة

المبحث الأول: قراءة جيوسياسية لدولة تونس

المطلب الأول: دراسة طبيعية وبشرية

المطلب الثاني: لمحة عن اجتماعية واقتصادية دولة تونس

المبحث الثاني: واقع البيئة الأمنية التونسية
المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية في تونس
المطلب الثاني: هاجس الهجرة غير الشرعية في تونس
المبحث الثالث: السيناريوهات التونسية في احتواء تحديات الأمن الوطني
المطلب الأول: الاستراتيجية التونسية المنبثقة عن اتفاقية الشراكة الأور وتونسية
المطلب الثاني: الاستراتيجية المحلية التونسية
خلاصة الفصل الثالث
الخاتمـــــة
قائمة المراجع
فهرس المحتويات

مقدمة

يستقطب موضوع التحديات الأمنية اهتمامات العديد من الباحثين والأكاديميين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي تسمى بمرحلة النهضة في الدراسات الامنية نتيجة لظهور تحديات ومخاطر جديدة وباعتبار الحالة الأمنية تعنى بالطمأنينة والسكينة أسمى غاية الإنسان فقد حظي ولايزال يحظى بالكثير من الدراسات والنقاشات انطلاقا من المفهوم مرورا بحيثيات الدوافع اللاأمنية وصولا الى دراسة الأوضاع التي يسود فيها الأمن مزودا بسبل التكيف ومعالجة التحديات الأمنية ومكافحتها لتحقيق الأمن.

وعلى هذا الأساس فقد ارتبطت نهاية الحرب الباردة ببروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية والتحديات الأمنية الجديدة في محاولة لتوسيع وتعميق الأجندات الأمنية التي تعدت الجوانب العسكرية الى أمن البيئة والأمن المجتمعي والأمن الإنساني.

وبالتركيز على التحديات الأمنية في هذه الفترة والتي ساهمت في عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الأفراد والأمن الوطني يمكن كن القول أنها مشكلات أمنية تتفاقم في بعض المناطق لتتعدى التهديد الى صعوبة التكيف مع المواقف اللاأمنية فيها.

وبالنظر الى كون العالم العربي عموما ومنطقة المغرب العربي على وجه الخصوص تشهد بروز تحديات أمنية جديدة ومتفاقمة ومتزايدة كخطر التنظيم الإرهابي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ومع ارتفاع حجم التحديات والمخاطر التي تشهدها منطقة المغرب العربي فقد أصبح من الضروري البحث على سبل ناجعة ومجهودات مشتركة للاحتواء والمكافحة أو التقليل من حجم هاته التحديات الأمنية المتفاقمة.

وسوف نتناول في هذه الدراسة المفاهيم المختلفة والمرتبطة بالتحدي الأمني وملاءمة المنطلق النظري لدراسة التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي النابع من طبيعة هاته التحديات الجديدة وكذا جيواستراتيجية المنطقة والتعرف على أسباب اللاأمن في المجتمعات العربية وكذا الإشارة الى حالة تونس الدولة المغاربية التي تعاني من مشكلات أمنية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية اللذان ساهما بشكل كبير في عدم استقرار أمن البلد وهذا وسنعرج الى تبيان الاستراتيجيات المنبثقة عن الجهود المحلية والأوروبية في احتواء هذه الأوضاع اللاأمنية في تونس.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع "التحديات الأمنية في المغرب العربي" في تبيانه لأهم أوضاع اللاأمن في المجتمعات العربية.

وتزداد أهمية الموضوع عند ربطه بدولة مغاربية (تونس) والتي تعد ذات أهمية جيواستراتيجية الى جانب دول الثالوث المغاربي (الجزائر والمغرب) كون الدراسة تسلط الضوء على أكبر تحديات تواجه الدول المغاربية كالتنظيمات الإرهابية والهجرة غير الشرعية.

كما أن الأمن المغاربي يحظى بمكانة متميزة في التعاملات الخارجية مع دول الجوار الأوروبية حيث نسعى الى تبيان التحديات الأمنية الجديدة فيها وعلى راسها الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية اللذان يعتبران من أهم الظواهر الأكثر تعقيدا وغموضا في العلاقات الدولية المؤثران في الأمن والسلم الدوليين وسنسعى الى إظهار استراتيجيات تونس المغاربية في سبيل مكافحة جل هذه الظواهر اللاأمنية.

الأهداف العلمية والعملية للدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تبيان الأهداف العلمية والعملية كالتالي:

الأهداف العلمية:

رغبة الباحث في دراسة الوضع اللاأمني في منطقة المغرب العربي وتحليل تعقيدات البيئة الأمنية في المغرب العربي نحو التأسيس لمعرفة علمية مستقبلية.

البحث في النظريات الأمنية الجديدة والسعي لإضفاء إثراء مرجعي في ميدان أدبيات السياسة الأمنية.

كون منطقة المغرب العربي احدى المناطق التي تعاني من تحديات ومخاطر أمنية مثيرة للنقاش كالإرهاب الدولي والجرائم المنظمة والهجرة غير الشرعية....الخ هذا ما يستدعي تسليط الضوء على وقائعها وسبل مكافحتها.

قلة البحوث الأكاديمية التي تتناول دراسة تحديات الأمن الوطني في بلدان المغرب العربي نظرا لحداثة الوقائع الأمنية فيها.

الأهداف العملية:

باعتبار أننا الدفعة الأولى في تخصص الدراسات الاستراتيجية يتحتم على الدراسة إعطاء نقاط للنقاش يمكن العمل عليها مستقبلا.

وتعود الأهداف أساسا الى أهمية وحيوية منطقة المغرب العربي بالنسبة للانشغالات الأمنية الأوروبية خاصة وانعكاساتها على الدول المغاربية وحكوماتها في إطار تعدد المبادرات المطروحة بين الدول المغاربية والدول الأوروبية ومحاولة تكوين نظرة وإدراك حقيقة التعاملات الثنائية وأهدافها المتسمة بالتعاون الإقليمي.

أسباب اختيار الموضوع:

- الأسباب الذاتية:

الاهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بتحقيق السلم والأمن والطمأنينة وما يرتبط بها من استراتيجيات وآليات مكافحة.

وبحكم الانتماء الحضاري لمنطقة المغرب العربي وبحكم أن دولة تونس من دول الجوار الجزائري والتي يرتبط أمنها بأمن الجزائر.

نقص الدراسات المتعلقة بقضايا الأمن والسلم في دول المغرب العربي مما جعلنا نحاول اثراء مكتبة الكلية ببعض الدراسات الأمنية.

كما يجب أن يكون هذا الموضوع كبوابة أولى للتخصص في دراسة الشؤون الأمنية بالمغرب العربي مستقبلا.

- الأسباب الموضوعية:

البعد المغاربي للموضوع والذي يفتح المجال أمام الدارسين للبحث في تحديات الأمن المغاربي.

مسألتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية يثيران عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي والذي يتعلق بشأن مكافحة تحدي الإرهاب في تونس وتكيف المهاجرين مع الأوضاع الجديدة والتغير في أساليب الحياة بالدول المستقبلة، كذلك لاعتبار هذه الظواهر من بين التحديات الأمنية

المتفاقمة في تونس على وجه الخصوص هذا واعتبار أن مكافحة ظاهرتي الإرهاب والهجرة من أهم القضايا المشتركة بدول المغرب العربي ما يجعل لها أولوية في الأجندات الأمنية لهذه المنطقة.

ومن جهة أخرى فهذا الموضوع يقدم إمكانية الخوض في الأسباب اللاأمنية في تفاقم ظاهرة الإرهاب والأسباب المؤدية بالمهاجرين غير الشرعيين للتوجه الى أوروبا بالرغم من غلق الأبواب الأوروبية في وجوههم وكذا المجازفة بحياتهم ومدى سلبية المعاملات اللاإنسانية التي يتلقونها هناك.

الدراسات السابقة:

إن من أبرز الدراسات التي استوقفتني في إطار البحث عن تحديات الأمن في المنطقة المغاربية ما يلي:

- مقال عادل السمعلي الصحفي التونسي.
- متتبعين الشأن التونسي يرصدون الأوضاع الأمنية التونسية منذ 2010 أي بعد الثورة التونسية.
- أطروحات الماجستير لـ: ختو فايزة بعنوان البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، سنة 2010 بجامعة الجزائر.
- رقية العاقل بأطروحة ماجستير بعنوان الهجرة والأمن في غرب المتوسط سنة 2008 بجامعة الجزائر.
- عطية إدريس بأطروحة ماجستير "الإرهاب في إفريقيا، دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها سنة 2011 بجامعة الجزائر.

ومن أبرز الكتب:

- إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية لوسيم حرب، الصادر ببيروت سنة 2010 عن منشورات الحلبي الحقوقية.
- تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، لعكروم ليندة، الصادر سنة 2013 بعمان.
- الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة لمحمد حسن يوسف محيسن الصادر في عمان سنة 2010 عن دار وائل للنشر والتوزيع.

هذا إضافة الى التقارير الإخبارية الصادرة في الشأن التونسي ومنتديات الشروق أونلاين والوثائق الكاملة للندوة الدولية للإرهاب.

إشكالية الدراسة:

- كيف تؤثر الظواهر اللاأمنية بالمغرب العربي في استقرار الأمن الوطني بدوله؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف يمكن قراءة دلالات ومضامين التحدي الأمني في ظل تعقد الظواهر الأمنية؟
- ما المنطلق النظري المناسب لإسقاطه على الظواهر الأمنية بالمغرب العربي خاصة الإرهاب والهجرة غير الشرعية؟
- ما أسباب الوضع اللاأمني في منطقة المغرب العربي؟
- ما أبرز تحديات الأمن الوطني بتونس؟
- ما الخطوات الضرورية والاستراتيجيات المتاحة أمام تونس للتعامل مع القضايا الأمنية الراهنة؟
- كيف عملت تونس على إرساء استراتيجيات فعالة وناجعة لاحتواء الأوضاع اللاأمنية داخليا وخارجيا؟

الفرضيات:

1. **الفرضية الرئيسية:**

كلما ازدادت تحديات الأمن الوطني المغاربي كلما ازدادت إمكانية التنسيق المحلي والمغاربي لاحتواء الأوضاع اللاأمنية

2. **الفرضيات الفرعية:**

- انعدام الاستقرار السياسي في المغرب العربي يؤثر في تدهور الأوضاع الأمنية.
- كلما تفاقمت عوامل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب كلما ازدادت عوامل ظهور الإرهاب في تونس.
- غياب تغطية واضحة للحدود التونسية مع البلدان الأوروبية يصعّد ظواهر الهجرة غير الشرعية لدى الشباب التونسي.

تقسيم الدراسة (الهيكل التنظيمي):

وتم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول: الأول قد ضم مقاربة مفهوماتي ونظرية للتحديات الأمنية ضمن مطلبان الأول يعنى بمفهوم التحدي الأمني والثاني عني بعلاقة التحدي الأمني ببعض المفاهيم، أما المبحث الثاني ضم الطروحات النظرية المتمثلة في مطلبان: مدرسة كوبنهاجن ومدرسة باريس للتحليل الأمني.

أما الفصل الثاني فقد قسم الى مبحثان الأول يضم الأهمية جيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بمطلبين تم فيهما التعرض للمجال الجغرافي والوضع الاقتصادي لدول المغرب العربي، اما المبحث الثاني فيضم إشكالات الأمن المغاربي من خلال التعرض لأسباب الوضع اللاأمني في المغرب العربي وكذا التقسيمات الاجتماعية في دول المغرب العربي في دراسة شاملة ونظرة تحليلية للواقع الأمني في المغرب العربي.

ويضم الفصل الثالث المعنون بـ:" تحديات الأمن التونسي بين التأثير والمجابهة ثلاث مباحث الأول يضم مطلبان: قراءة جيوسياسية لدولة تونس من خلال دراسة طبيعية وبشرية، ولمحة إقتصادية واجتماعية عن دولة تونس.

والمبحث الثاني يضم واقع البيئة الأمنية التونسية منذ 2009 خاصة فيما يتعلق بالتنظيم الإرهابي بعد الثورة وهاجس الهجرة غير الشرعية الذي يؤرق تونس منذ 2009 تم تناول هذه الظواهر في مطلبان.

كما يضم المبحث الثالث السيناريوهات التونسية عي احتواء تحديات الأمن الوطني في مطلبان الأول يضم الاستراتيجية التونسية المنبثقة عن الشراكة الأور وتونسية والثاني يتضمن الاستراتيجية المحلية التونسية في احتواء تحديات الأمن الوطني من إرهاب وهجرة غير شرعية.

بالإضافة الى خلاصة الخلاصات التي تضم استنتاجات الدراسة وبعض التوصيات التي على أي دولة التحلي بمبادئها لاحتواء المخاطر والتحديات وإحلال السلم والأمن.

الصعوبات:

إن أي بحث لا يخلو من الصعوبات حيث يتفاوت حجمها ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته وما كان منها في هذا البحث جزء يتعلق بطبيعة الدراسة من حيث الحيز الزماني الذي نحاول تغطيته خاصة إذا ما تحدثنا عن فترة معاصرة لم يكتمل بعد نضج تطوراتها وإظهار مناحيها ولم تحدد بعد نتائجها

يشكل نهائي وحاسم فهو الذي تجسد في إطار التعرض الى مجموعة التحديات الأمنية في المنطقة المغاربية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية اللذان تختلف اسبابهما من مجتمع الى أخر.

أما النقطة الثانية فهي ترجع إلى نقص المراجع مما يستدعي اعتماد الموضوعية في التحليل باستخدام مقالات متنوعة والأخذ بالمعلومات والأفكار المتقاربة للوصول إلى الأفكار الملائمة.

الفصل الأول

مقاربة مفهوماتية ونظرية للتحديات الأمنية

إن التطرق لموضوع التحديات الأمنية وتأثيراتها يفرض علينا ضرورة الخوض في المفاهيم المتعلقة بالموضوع خاصة وأن النظر إلى الديناميكية والتنوع في دراسات العلوم السياسية والاستراتيجية يجعل من الصعوبة بمكان التحكم في المفاهيم لانعدام الاتفاق حول معانيها ودلالاتها، ونظرا لذلك يتوجب أن نستهل موضوعنا بمبحث نتناول فيه المنطلق المفاهيمي للتحدي الأمني بالتعرض لمفهومه ثم علاقته بالمفاهيم المشابهة وكذا المنطلقات النظرية لدراسة التحديات الأمنية.

المبحث الأول: الإطار المفهوماتي للتحدي الأمني:

يدخل التحدي ضمن نطاق الأمن الناعم فيؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى الإضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم التحدي الأمني:

يعد 'التحدي' من أبرز المفاهيم التي تنتج عن المشكلات التي تجنبها أو تجاهل أنواعها، حيث يعدّ حسب سليمان عبد الله الحربي في دراسته المعنونة بـ: "**مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته**" (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) على أنها المشكلات أو الصعوبات التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها وقد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ التحدي هذه الوصول إلى مستوى التهديد[1].

كما أن مصطلح "التحديات" اشتق من كلمة تحدي –وتحدى الشيء حداه وفلانا تحدّى طلب مباراته في أمر وحدَّ فلانا حدًّا أقتر عليه في الخير والرزق وحداه حداءا أي صرفه[2].

والتحديات "Challenges" يمكن أن تتخذ صورا عديدة تدخل في نطاق الأمن الناعم، أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد قد يكون

---

1 – ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، (عمان، دار بن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013) ص–ص 30،31.

2 – أنيس إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، (القاهرة، دار المعارف، 1972) ص 183.

مباشرا باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثيره تأثيرا مباشرا في الأمن أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى الإضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي[1].

وهي ليست سوى مجموعة معقدة من الظروف والإشكاليات التي تنتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية، نحن نخلق التحديات ونفرزها من جلدتنا ونهيئ الظروف المناسبة لإنتاجه[2].

وتناول الكاتب والمفكر الإسلامي المعروف يوسف القرضاوي معرفا هذه المفردة قائلا: ما معنى التحديات هي التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات والمشكلات التي تحتاج إلى حلول والاعتراضات التي تحتاج ردود، هذه التحديات أصبحت كلمة تستعمل كثيرا وعندما نتحدث عن التحديات كأننا نتحدث عن ردود أفعال على ما يثيره الآخرون عنا أو حولنا فنحن لا نفعل وإنما نتفّعل وأنا أريد أن نبدأ لا أن نبحث عن التحديات ونبحث عن التحديات ونبحث استجاباتنا لها على كل حال الاستجابات للتحديات هي نوع من فكر أو رؤية الواقع ومعالجته لا بأس بها[3].

ومن خلال استعراض المفاهيم المختلفة لمصطلح التحدي لأتبين مفهوم التحدي الأمني الذي يعني: مجموعة الظروف والمشكلات الأمنية التي يفرزها الواقع والتي تؤدي بالإضرار على الامن الوطني.

كما يبرز معنى التحدي الأمني من خلال: ارتباطه بالمخاطر المعقدة التي تحمل معها جل مظاهر التهديد فيما يتعلق بأمن الأفراد والحكومات والدول التي تكون نتيجتها خسائر متوقعة تؤثر على السلم والأمن وسير مظاهر الطمأنينة والسكينة الوطنية.

المطلب الثاني: علاقة التحدي الأمني بالمفاهيم المشابهة:

---

1 – إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا، دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية –2011) ص 14.

2 – أمين المشافية وسعد شاكر شيلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، 2012) ص 16-17.

3 – يوسف القرضاوي، **تحديات في الفكر الإسلامي**، 2007.
http://www.alsahafa.info/index?type=32i4=2147508464.
تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/28 على الساعة: 14:25.

نجد من المفاهيم التي قد تتشابه مع التحدي الأمني –الخطر –التهديد –الحرب اللاتماثلية.

الخطر:Risk يعرف قاموس Le Petit Robert الخطر « Le risque » على أنه كل مهدد محتمل الوقوع وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان ويأخذ الخطر هذا المدلول عندما تتصل بعلاقة ما مع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات[1].

فالخطر هو المرحلة الأولى لإدراك التهديد وعند الوصول لأدراك الخطر يكون بصدد الحديث عن التهديد فالخطر غير محدد المعالم ويبقى أمر محتمل قد يؤدي الى التهديد كما قد لا يؤدي إليه[2].

إن مستوى الخطر (مقياسه) قائم على احتمالات حسابية فما احتمال حدوث الخطر؟ فالخطر يكون دائما نسبيا لأن الأفراد يترجمون أشياء عدة على انها خطر لهم فيكون الخطر حقيقة اجتماعية إذا ما تمت ترجمته ترجمة حقيقية سواء أكان ماديا أم لا وبالتالي لا يمكن تلخيص الأخطار بكونها نتيجة الخسائر المحققة بحيث أنها تحتوي على مركبة أساسية وهي المستقبل والذي يتمثل في امتداد الخسائر المتوقعة في الحاضر على مدى المستقبل مع نقص الثقة.

وقد ينتج الخطر وفقا لبروز مجموعة من المتغيرات التي قد تنتج أسباب تحولها الى تهديد وهكذا يكون التهديد نتيجة أولية لتحول الخطر وفي هذا السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية خمسة أنواع من المخاطر تأتي بشكل تصاعدي على النحو التالي:

المخاطر الفردية: Individual Risks مثل تعرض عدد من الافراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.

المخاطر المجتمعية: Communuty Risks مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات داخل المجتمع الواحد كانتشار الأوبئة والمشاكل في الدولة ذاتها.

تهديدات عابرة للحدود: Cross-Border Threats مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

الأزمات الزاحفة: Creeping Crises اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول مثل انتشار الأوبئة.

---

1 ._____ ، **Le Petit Robert : Dictionnaire Alphabétique Et Analogique De La Langue Française**. (Paris : édition Firmin didol S.A ,1979) P720.

2 – سليمان عبد الله الحربي "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) "**المجلة العربية للعلوم السياسية**"، العدد 19، 2008، ص–ص 28،27.

الأزمات المحتملة: Potential Catastrophes تحول الأزمات الزاحفة الى شبكات تصاحبها خسائر فادحة تمتد الى عدة أقاليم مثل الأعاصير، الكوارث النووية والمشاكل البيئية الكبرى[1].

التهديد: Threat قد يكون جسديا أو اقتصاديا، قد يمس بالأمن التقليدي وبحقوق الإنسان أو بالوضع الاجتماعي فهو متعدد الأبعاد والمظاهر وهو ذاتي أي نفساني فهو شيء مدرك بشدة عكس الخطر المعرف بالإحساس فكلما زادت شدة الإدراك كلما زادت حدة اللاأمن وعليه فالتهديد هو نتيجة ترجمتنا للأوضاع الملاحظة وبالتالي يكون التهديد طبقا للترجمة المتوصل إليها على عكس ما يمكن تقديمه حيث يقوم التهديد بتوفر مجموعة من الأسباب والمسببات الحركية المتعددة الأبعاد وهي دوما معقدة وديناميكية وهذا ما يجعلها قابلة على إفراز أسباب جديدة تعمل على التحول في طبيعة التهديد.

ومن خصائص التهديد أنه شيء مدرك وقد يتعقد لكن لا يتلاشى أو يزول، إذ يجب خلق الشروط الضرورية للتعامل معه، فالتهديد لا يحتوي أو يدار وإنما يحل والتهديد كذلك غير موحد المصدر في العادة وقد يرتبط بحركية نسبية من جهة ومرتبط بعوامل من جهة أخرى[2].

كما ينتج التهديد عن نية الحاق الأذى والضرر، فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن وبشكل هاجسا، أما مفهومه من الناحية الاستراتيجية فهو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة الى اللجوء الى استخدام القوة العسكرية معرضة الأطراف الأخرى للتهديد[3].

ويعني التهديد طريقة يرسم بها الرعب على وجه شخص ما مع وجود النية لجعله يخشى الأذية التي أريد إلحاقها، بمعنى أن التهديد ناجم عن نية إلحاق الأذى والضرر، ويقسم إلى تهديدات موضوعية وتهديدات ذاتية كما يقسم الى ثلاث مستويات: تهديد فعلي، تهديد ممكن وتهديد محتمل[4].

---

1 – محمد حافظ الرهوان، **التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب** (مصر: هلا للنشر والتوزيع، 2006) ص12.

2 – إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا، دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، **مرجع سابق**، ص 20.

3 – ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، **مرجع سابق**، ص 31.

4 – نشأت الهلالي، "الامن الجماعي" **مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، (المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، العدد 9، السنة الأولى، سبتمبر 2005)، ص ص 7–15.

الحرب غير المتماثلة: A Symmetric Warfare : ويتمحور جوهر هذا النمط من الحروب حول التشديد على فكرة الغموض أو اللا يقين في تحديد ماهية العدو بجلاء وأين هو ميدان المعركة إذ تدور المعركة في بيئة غامضة فالنسبية لـ "هانسون غريزلي" الحرب غير المتماثلة لها بيئته الإستراتيجية الخاصة وتكون بين أطراف غير متماثلة من حيث مسرح الحرب، طبيعة العدو وأنواع الأسلحة وهناك عدم وضوح أو تلاشي Disparities بين الأطراف المتحاربة وعادة ما يستعمل تكتيك حرب العصابات Guerrilla Tactics في إطار هذه الحرب[1].

يبرز لدينا بعد هذا الطرح تقارب مفاهيمي بين مفهوم كل من التحدي، الخطر والتهديد حيث يحدث غموض بين ما الذي يشكل تهديدا وما الذي يشكل خطرا وما الذي يشكل تحدي بحيث يمكن التفرقة بين التحدي والتهديد من خلال نطاق كل منهما فالصور التي يتخذها التحدي يدخل ضمن نطاق الأمن الصلب.

كما أن الخطر والحرب غير المتماثلة تتقارب مع مفهوم التحدي كون الخطر يندرج وفقا لمجموعة متغيرات قد تنتج أسباب تحولها إلى تهديد وكون الحرب غير المتماثلة مرتبطة بتكتيك حرب العصابات واللاتماثل في طبيعة العدو ونوع الأسلحة المستخدمة.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية في دراسة التحديات الأمنية:

إن التطرق لموضوع التحديات الأمنية الجديدة يتطلب ضرورة قراءة للبعد النظري الملائم ونجد في أطروحة الأمن المجتمعي لأدبيات كوبنهاجن وفن إدارة المخاطر التابع من تحليلات مدرسة باريس النظريتان الملائمتان.

---

1 – غراهم ايفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر. مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث 2004) ص ص 134–135.

المطلب الأول: طروحات كوبنهاجن والهوية المجتمعية كقيمة جديدة للتهديد:

مفهوم الأمن بالمفهوم المعاصر اختلف اختلافا جذريا عن المفهوم الذي اعتمد على الأمن الأحادي الاتجاه، إذ كان التركيز السائد منصبا على الأمن العسكري باعتبار القوة العسكرية هي القادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقيق الاستقرار الداخلي.

فالأمن المعاصر هو الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات، فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية بل هو الاستقرار بأوسع معانيه، وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فالفكرة الجديدة اليوم هي أن أمن الآخر يرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين، فالأمن لا يزداد إذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولد لا أمن على الآخرين[1].

فالأمن الشامل أو العالمي هو الذي يخص الأفراد في جميع أنحاء العالم وهذا حسب المنظور النقدي حسب مدرسة "كوبنهاغن" للسلام عن طريق المفكر "Barry Buzan" [2].

فهذا المفهوم الأخير يدل على توسيع مفهوم الأمن الذي دل Barry.B إثر دخوله إلى معهد كوبنهاغن في 1988 المدير لأحد المشاريع البحثية للمعهد والمعنون " بالسمات غير العسكرية للأمن الأوروبي" تلاه بعد ذلك التحاق"Ole Weaver" بالمدرسة واشتراكه مع"Buzan"وتأليف سلسلة من البحوث النظرية فمن خلال عدة لقاءات طور هؤلاء المنظرون برنامج بحثي في الدراسات الأمنية بديل للمفاهيم والأطر الفكرية السائدة في الدراسات الاستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة الأمن.

فبالنسبة لبوزان وأول ويفر والنقديين في مدرسة كوبنهاغن فإن النقاش كان على كون الدراسات الأمنية بحاجة إلى إدراك لثنائية الأمن التي تتألف من أمن الدولة المهتمة بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية.

1- فايزة ختو، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو-مغاربية (1995-2010)** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات استراتيجية، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2010)، ص ص 45-46.

2 - رياض حميدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في متطورات العلاقات الدولية**، (في الملتقى الدولي الجزائر والأمن المتوسط، واقع وأفاق، جامعة قسنطينة 2009)، ص 272.

مع بداية التسعينيات، التحدي الذي راجه فكرة مرجعية الدولة كان في معظمه على صعيد الممارسة، التغيرات الهائلة في طبيعة الأمن الأوروبي والدولي كان يعني بأنه من الصعب لبوزان أ، يزعم بأن الدولة كانت الموضوع المرجعي للأمن.

وقد تم تحديد القطاعات التي تشملها دراسات السلام في كوبنهاغن عما يلي:

* القطاع العسكري.

* القطاع السياسي.

* القطاع الاقتصادي المتصل بالإنتاج والتجارة والتمويل.

* القطاع البيئي يشير إلى الأنشطة البشرية وتأثيرها على المحيط الحيوي.

* القطاع الاجتماعي بشير إلى الهوية الجماعية للأمة وللأقلية[1].

فمفهوم الأمن القومي لم يعد قادرا على التعامل مع هذا النوع الجديد من التهديدات وبناءا على هذه التحولات في سلسلة من المنشورات طور جاري بوزان وأول وايفر مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة الأولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المعد داخل المعهد تحت إشراف باري بوزان وهو ما يعرف بالأمن المجتمعي باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا في فترة الحرب الباردة أما الثانية ففكرة أول ولفر سنة 1995 حول التسييس التدريجي للأمن أو ما يعرف بنظرية الأمننة[2].

الأمن المجتمعي كرد فعل على الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز التكوين المادي للتهديدات وفك الإرتباط التقليدي والتعسفي بين مفهوم الأمن والدولة وضرورة إعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدول كموضوع مرجعي وفي هذا الصدد يعتقد النقديون ان الفرد هو الموضوع المرجعي والهدف الأساسي للأمن وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية وذلك بسبب تراجع قدرة الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي افرزتها مسارات العولمة

1 - Barbara Delcourt, The ones De La securité, poli 401, (4 ECTS) Obligatoire en 2 eme Cycle en Sciences politiques, Orientations internationale, (2006-2007) p 42.

2- سيد أحمد قوجيلي: "التيار الأيديولوجي للأمن: مقدمة إلى الدراسات الأمنية" جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010، ص11.

المتسارعة إضافة الى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة الى الدول المتقدمة أو الغنية، هذه التدفقات التي تؤدي حسب هذه المدرسة إلى خلق توترات اجتماعية جديدة ونمط انتاجي غير متوازن مما يؤدي إلى تنامي الصدمات داخل الدول والمجتمعات لذا تتحول الدولة في نظر النقديين إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة[1].

فالدولة حسب "Barry Buzan" ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي لكن رغم هذا فإنه أبدى رفضه وكذلك "Ole Weaver" لأي تغيير قد ينقل مستوى الأمن من الدولة إلى الفرد أو إلى مستوى النظام العالمي، فالأمن المجتمعي حسب بوزان مرتبط [أمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية والأيديولوجيا وهو يعرفه بأنه "الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات".

فالمجتمع هو الطرف المعرض للتهديد والجهوية أصبحت بدورها هي "القدمة المهددة" الجماعات كما يقول باري بوزان "هي أساسا حول الهوية وعليه الأمن المجتمعي هو الأوضاع حيث تدرك المجتمعات التهديد في شروط الهوية والعلاقة بينها وبين مصالحها[2].

ويعتبر الأمن المجتمعي من أبعاد الأمن البشري أو الإنساني والموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة نظرا للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، التزايد الهائل في المبادلات الدولية، الحركية المتنامية للأفراد، الإرهاب والهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية والتي تعتبر أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأرض من منطلق ارتباكه بالحركات البشرية عبر المتوسط.

وبإسقاط هذا المفهوم على الظواهر كالإرهاب والهجرة غير الشرعية فإن المؤشر الديمغرافي يعتبر من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث والموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية

1- منيرة بلعيد، **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**" الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، قسنطينة، 2008، ص 101.

2- Christian geuse, « **approche théorique sur les conflits ethniques et les refugies** »
www.dandirant.uqum.ca/download/gripci/geisr/porent.bosnie.doc
تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/27 على الساعة 13:00.

التدفقات الهجرية، كما تفرز ظاهرتي الإرهاب والهجرة شرائح اجتماعية سعت للحفاظ على هويتها، حقوقها ومصالحها المختلفة وهي مطالب تصعد من حدة التوتر والصراع داخل المجتمع الأوروبي وتعتبر الطبقات الاجتماعية غير الأوروبية والمغاربة خاصة الأكثر حركية وبالتالي المصدر الأساسي للتهديد ضد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية ينظر إليها بأنها أم التهديدات الأخرى، وهي واحدة من ميزات مرحلة ما بعد الحرب الباردة صادرة من الجنوب وتهدد بصورة خاصة الدول الأوروبية التي تتخوف من الغزو المتزايد عبر ما أسمته بـ:" قوارب الشباب" القادمين من الجنوب والناقلين لكتل المهاجرين غير الشرعيين، البؤساء، مهربي المخدرات والإرهابيين وهذا حسب بيان التنمية في الشمال[1].

نظرية الأمننة ونزع الأمننة:

إضافة إلى مفهوم الأمن المجتمعي، تعتبر نظرية الأمننة (إضفاء الطابع الأمني) من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية' ظهرت النظرية أول مرة في أعمال "Ole Weaver" المبكرة التي تطرق فيها إلى تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني[2].

فالتوجه نحو تحديد المشكلة الأمنية يعتبر الخطوة التأسيسية الأولى لبناء الإطار المعرفي للأمننة، وهذا نظرا لكون المشكلة الأمنية هي نفسها موضوع الأمننة بمعنى آخر هي القضية أو الشيء الذي سوف يعتبر كموضوع التهديد الفعلي أو المحتمل.

تحديد المشكلة الأمنية بتم من طرف الدولة وبالتحديد من طرف النخب أو أصحاب السلطة وهذا من خلال الخطاب أي أن قضية ما أو مشكلة معينة تعتبر كموضوع للتهديد عند إضفاء الطابع الأمني عليها من طرف من هم موجودين في دائرة السلطة.

ويقول "اول وايفر" أنه بالرغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة أو السلطة في تعريف المشكلة الأمنية وبالتالي حدوث الأمننة إلا أن هذه الأخيرة لا تتم بدون تدخل "المجتمع" هذا الدور المحوري الذي يعطيه "أول وايفر" للمجتمع نابع من اعتبارين اثنين:

أولا: تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدلا من الدولة).

1-Badis Saoud, « **Ces variétés sécuritaires et leurs impact sur la sonnetaineté des états de la méditerranée** » (conférence de Constantine, 2008), p 199.
2- Barbara Delcourt**, théories de la sécurité**, op, cit, p, 59.

ثانيا: تبنيه مفهوم لغوي للأمن يقوم على البنية الخطابية للفعل فهو يعتبر الأمن كفعل خطابي وبالتالي فالأمن هو:" القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عليها" فهو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الأمنية[1].

ويوضح "أول وايفر" كيف أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا فيقول إنه بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمننة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الأمننة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسة روتينية وبالتالي فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية[2].

إذن إن الربط بين الهجرة والأمن وكيف تصبح هذه الأخيرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسألة أمنية وقضية هامة يحللها "ديدي بيغو" بطريقة جيدة لما يقول إن مقولة الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا.

يقول باري بوزان: "إن الاستخدام الفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية"[3] .

إذن حسب مدرسة كوبنهاغن فالأمن ليس واقعا موضوعيا وانما هو بناء اجتماعي أي أن الأمن ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، ففي سياق الأمن المجتمعي فنزع الأمننة يتطلب ضرورة الحفاظ على الهوية دائما وهذا باسم الجمعية "فهايسمانز" يرى أن الهجرة كانت أمرا مركزيا بالنسبة الى الجهوية السياسية للاتحاد الأوروبي من خلال التعامل معها من منظار أمني قائم على الخوف من الاختلاف بينما كانت منذ عقود تخضع لمنظار السياسة الاقتصادية والحاجة الى القوة العاملة[4].

المطلب الثاني: مدرسة باريس وإدارة المخاطر كتقنية أمنية:

1- سيد أحمد قوجيلي، **المرجع السابق**، ص 12.

2- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص31.

3- Barry Buzan, **people, states and fear**: an Agenda for international security studies in the post- cold war eva, 2nd Colorado: lunner publishers, 1991, p-p, 115-116.

4- Juf Huysman, **the politics of insecurity: fear, migration and asylumin EU: oxford routledge**, 2006.p164.

مع بداية التسعينات البناء السياسي للأمن كان الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية، تشكيل حقل أمني داخلي يعتبر من أكثر المواضيع تناولا في الأجندة البحثية المنشدة على متطورات علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية، هؤلاء الباحثين قدموا أجندة تركز على مهنيو الأمن العقلانية الأمنية الحكومية وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية باستثناء Huysmans معظمهم كانوا يعملون في باريس مع ديدي لبيغو، سارجيو كاريرا وينشرون في مجلة "ثقافات وصراعات" ومن هنا مصدر دعوة Ole Weaver لها بمدرسة باريس.

تقوم مقاربة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق:

1- بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي تقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية (ميشال فوكو) للأمن وهذا باعتباره تقنية الحكومة "Technique of gouvernement".

2- بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة تركز هذه المقاربة على تأثيرات ألعاب القوة "Power games".

3- بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد مدرسة باريس على الممارسات، الجماهير والسياقات التي تمكن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحكومة.

ففي عالم يهدده الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاضطهاد والشغب السياسي، الهجرة غير الشرعية قدرة وكفاءة التقنيات والاستراتيجيات الحكومية على المراقبة وفرض النظام تدفع نفسها الى مركز التحليل بوصفها برنامج بحث عملي لدراسة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة، بالنسبة لمدرسة باريس هذه القضايا والمشكلات الأمنية تتراءى للباحث بوصفها أسئلة عالقة تحتاج إلى إجابات في ضوء البرنامج البحثي الملائم[1].

غير أن الطبيعة الجديدة والمتغيرة للتهديدات أدت الى إظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهن المختلفة التي قد تؤدي دور فعال في المهام الأمنية التي تشمل شرطة مكافحة الإرهاب، الجمارك، مراقبة الهجرة، الاستخبارات، مكافحة التجسس كلها كما يؤكد "ديدي بيغو" تتقاسم المنطق أو الخبرة

1- سيد أحمد قوجيلي، **المرجع السابق**، ص.ص 21-22.

والممارسة ذاتها وتتلاقى مع وظيفة واحدة تحت عنوان "الأمن" لأن قدراتهم الإنتاجية تبدو مناسبة لتخفيف التحديات والتهديدات المعاصرة[1].

ونجد ضمن هذه المدرسة كذلك موظفين آخرين هم "مهنيو انعدام الأمن"، "شبكات مهنيو القلق" بالنسبة لأنصار مدرسة باريس هم بمثابة التمثيل العملي للحقل وللشكل نحددهم العامل الأساسي أو التسهيلي في بعض الأحيان في إنتاج المعرفة /الحقيقة الأمنية حيث يؤدي بروز وتعزيز شبكات المهنيين للأجهزة الأمنية الى محاولة احتكار "الحقيقة" حول الخطر والقلق إذن تهديد أو تحدي الإرهاب هو ما تعتبره هذه الأجهزة ما ترصده تقنيات الحماية.

فالأمن في مدرسة باريس هو نمط للحكومية يختزل في ممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة فهذه الأخيرة تعمل فيها الشرطية عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية، ففي عالم معولم أنشطة الشرطة أصبحت أكثر اتساعا هذه الأنشطة ولاسيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تتم على مسافة تتجاوز الحدود الوطنية كما تتجاوز الحدود الوطنية في طابعها لبعض أنشطة الشرطة التقليدية وتصل الى الأنشطة الخارجية[2].

وبعد تعريف أحداث أو تطورات معينة مثل الأخطار والتهديدات أو المخاطر أو التحيات أمرا مهما بالنسبة الى عملية وضع إطار عام لنطاق انعدام الأمن، علاوة على ذلك أحدثت أحداث 11 سبتمبر 2001 تحولا في جدول أعمال الأمن العالمي ليس بوضع الإرهاب على رأس قائمة الأولويات فحسب بل من خلال جعل حركة الأفراد مسألة تحتل أولوية أمنية قصوى ايضا، مما أدى الى فرض خطاب مختلف وجديد حول الأمن ينادي بالتنسيق ضد المخاطر عبر استراتيجية استباقية تقوم على تكثيف المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد سواء[3].

1- فايزة ختو، **المرجع السابق**، ص 59.

2- فايزة ختو، **المرجع السابق**، ص 59.

3- رقية العاقل، **الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، رسلة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر،2008)، ص ص 20-21.

بشكل عام فالأمن في هذه المدرسة هو عبارة عن (أ) تقنية حكومية تقوم على فعالية (ب) ممارسات الشرطية التي تستخدم (ج) تقنيات المراقبة و (د) احتكار المعرفة (سلطة الإحصاءات) لتحديد (هـ) طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية[1].

وعند إسقاط هذه الدراسة على التنظيم الإرهابي نجد أنه يجب إنشاء ولايات رقابة قوية ومستقلة لاستعراض السياسات والممارسات الإرهابية من اجل ضمان وجود رقابة قوية كاستخدام تقنيات المراقبة السريعة ومعالجة المعلومات الشخصية ولذلك يجب أن يكون هناك نظام سري للمراقبة يخضع لاستعراض هيئة رقابية.

ملخص الفصل الأول:

نستخلص مما سبق أن:

1- سيد أحمد قوجيلي، **المرجع السابق**، ص 24.

موضوع التحديات الأمنية يتطلب الخوض في المفاهيم ذات الصلة كالتهديد والخطر والحرب اللامتماثلة هاته المفاهيم التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحدي الأمني الناجم عن المشكلات المستعصية التي تهدد أمن الأفراد والحكومات والدول، كما أن المخاطر التي تنجم عن بوادر التهديد التي بصفتها تهدد الأمن والاستقرار ما يتطلب جهود مكافحة، هذا وتعد الحرب اللامتماثلة لها بيئتها الاستراتيجية لكل طرف وهو ما يصعب عوامل المجابهة والمؤثرات تكون سلبية عادة على الأمن الدولي.

الأمن المجتمعي حسب مدرسة كوبنهاغن الذي أعطى الاعتبار لأشكال أخرى من الفواعل الأمنية من غير الدول كموضوع مرجعي في دلالة أن الفرد هو الموضوع المرجعي والأساسي للأمن وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق الهدف المرجو يسبب تراجع قدرتها على مواجهة التحديات المفرزة خاصة تدفقات الهجرة غير الشرعية القادمة من الدول الفقيرة الى الدول المتقدمة.

كما تعد نظرية الأمننة الناظرة الى تأثير البنية الخطابية على شكل الأفعال الأمنية فتحديد المشكلة الأمنية يعد قضية سوف تعتبر موضوع تهديد فعلي يتدخل فيها المجتمع لتأدية دور محوري في تعريف المشكلات الأمنية.

كما أن نزع الأمننة سيكون أكثر فعالية من أمننة المشاكل حسب وايفر ما يتطلب ضرورة الحفاظ على الهوية باسم الجمعنة.

هذا وتعد مدرسة باريس الى كفاءة التقنيات والاستراتيجيات الحكومية على المراقبة وفرض النظام وهذا ما يعد برنامج بحث عملي لدراسة القضايا الأمنية المعاصرة.

الفصل الثاني

نظرة تحليلية للواقع الأمني في المغرب العربي

أطلق الجغرافيون العرب اسم المغرب العربي على المناطق الواقعة غرب مصر تمييزا لها عن بلدان المشرق العربي كما سموها جزيرة المغرب لكونها محاطة بالبحر الأبيض المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب والصحراء من الجنوب والجنوب الشرقي.

ومن التسميات الحديثة التي .....تطلق على المنطقة وخاصة من طرف الفرنسيين أسم شمال إفريقيا وهي التسمية الأكثر استعمالا على المستوى الدولي في الوقت الحالي وقد كانت هذه التسمية تطلق على المغرب الأقصى والجزائر وتونس فقط.

وسنحاول إبراز الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي ودوافع الوضع اللاأمني فيها وكذا إشكالات الأمن المغاربي من خلال هذا الفصل[1].

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي:

يحتل المغرب العربي موقعا استراتيجيا هاما في العالم فهو يطل على حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال الواجهة الشرقية في كل من تونس وليبيا فضلا عن انتمائه إلى حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي لدول المغرب الغربي الخمسة واجهة بحرية في الشمال تطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله يقارب 4680 كلم وكذا واجهة محيطية تطل على المحيط الأطلسي غربا وبساحل طوله قرابة 3534 كلم، ولهذه السواحل قصة مع أحداث التاريخ في الماضي ونهضة اقتصادية واعدة في الحاضر والمستقبل.

وبحكم هذا الموقع فإن المغرب العربي يكاد يتصل بجنوب أوروبا وإذ لا يفصله عن إسبانيا سوى مضيق جبل طارق 13 كلم وعن إيطاليا مضيق صقلية 140 كلم وفي الغرب يطل بجبهة طويلة على المحيط الأطلسي فتحت له آفاقا واسعة للاتصال بغرب أوروبا والعالم الجديد.

---

1 – فتيحة شيخ، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية (جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006) ص 2 نقلا عن:

Paul Balta**, Le Grand Maghreb, Des indépendances à l'année 2000**, (Alger : 1990), p13.

وقد كانت هذه الخصائص متعلقة بالأهمية الاقتصادية والاستراتيجية هي السبب في جلب أنظار وأطماع الدول الاستعمارية المتنافسة على فرض سيطرتها على المغرب العربي الذي ظل يهيمن على البحر الأبيض المتوسط لمدة 3 قرون.

المطلب الأول: المجال الجغرافي للمنطقة المغاربية:

الموقع الجغرافي: يقع المغرب العربي في الجزء الشمالي الغربي من القارة الأفريقية يغطي مساحة 6 ملايين كلم^2 ويشمل كلا من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى وموريتانيا يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الشرق مصر ومن الجنوب والجنوب الشرقي السنغال–مالي –النيجر –السودان –التشاد.

الموقع الفلكي: يمتد المغرب العربي من دائرة عرض 15° و38° شمال خط الاستواء وبين خطي طول 25° شرقا و17° غربا وضمنها يظهر مفهوم مدى اتساع المغرب العربي إذ يقدر امتداده من الشمال الى الجنوب بحوالي 2500 كلم في حين يبلغ امتداده من الغرب الى الشرق 4600 كلم ومعنى هذا أن المغرب العربي يقع في المناخين المعتدل والحار إذ أن شماله ينتمي الى إقليم البحر الأبيض المتوسط في حين يمتد جنوبه في المنطقة المدارية الجافة في إفريقيا[1].

المساحة الإجمالية والقطرية:

أ– **المساحة الإجمالية:** هي المساحة الكلية العامة التي قدرت بنحو 6 مليون كلم2 أي بنسبة 4.5% من مساحة العالم و20% من مساحة إفريقيا و 43.3% من مساحة الوطن العربي، ويحتل بها المغرب العربي المرتبة 7 عالميا بعد روسيا وكندا والصين الشعبية والو.م.أ والبرازيل وأستراليا.

ب– المساحة القطرية: إن مساحة أقطار المغرب العربي متفاوتة ومتباينة ويمكن إبراز مجموعتين أحداهما تضم الجزائر وليبيا وموريتانيا وهي تمتاز بشساعتها كما هو في الجدول وهي تشكل مجتمعة 85.5% وأما الثانية والتي تنتمي إليها تونس والمغرب فإنها تتصف بصغر مساحتها.

1– بونوار بن صايم، **مصادر التهديد الخارجية لدول المغرب العربي وآفاقها المستقبلية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010) ص ص، 33–34.

جدول رقم 01: المساحة القطرية لدول المغرب العربي

الدول	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
العاصمة	طرابلس	تونس	الجزائر	الرباط	نواقشط
المساحة (كلم^2)	1775500	163610	2381711	450000	1030700
النسبة المغاربية %	29.26	2.69	39.25	7.41	16.98
المرتبة	2	6	1	4	3
النسبة القارية %	5.85	0.53	7.85	1.48	3.40
المرتبة	4	35	2	24	10
النسبة العالمية %	1.32	0.12	1.77	0.33	0.76
المرتبة	16	90	11	55	28

المصدر: جغرافية الوطن العربي والعالم

تعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة القطرية لدول المغرب العربي تتقارب أحيانا وتتباين أحيانا أخرى فيما تمتاز بشساعة المساحة كالجزائر وليبيا وموريتانيا فيما تمتاز بصغر المساحة كتونس والمغرب اللتان تحتلان مراتب متدنية عالميا.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي المغاربي وأساليب التنمية:

عند حصول بلدان المغرب العربي على استقلالها السياسي 1951-1962 واجهت أوضاعا اقتصادية واجتماعية معقدة مما دفع كل منها الى اختيار ما يلائمه من الحلول الممكنة للقضاء على مظاهر التخلف وتحقيق التنمية الشاملة.

كانت الأوضاع الاقتصادية سيئة ويرجع ذلك أساسا لسياسة الاستعمار الذي فرض نمطا اقتصاديا مكملا لاقتصاده وذلك بتكوين فروع لشركات أوروبية أقامت عدة مشاريع تخدم مصلحة المستوطنين وسوق الوطن الأم كما عمل على توجيه الزراعة الحديثة ذات الطابع التجاري (كروم، حوامض) اتجاها لا يخدم مصلحة سكان المغرب العربي ولا يلبي حاجياتها الغذائية المتزايدة ولا يتماشى مع طموحاتها وأهدافها.

أ-**الزراعة:** بالرغم من أن 85% من السكان كانوا يعيشون على الزراعة إلا أن هذا القطاع بقي متخلفا لعدة عوامل منها:

سيطرة الأوروبيين على أجود الأراضي الزراعية وهي ذات طابع تجاري وقد تم تأميمها بعد الاستقلال كما هو الشأن في الجزائر.

غلبة الزراعة التقليدية المعيشية التي هي بيد الفلاحين الصغار حيث يقل فيها العائد العام من الحبوب عن 5 قناطير في الهكتار الواحد (القطاع الحديث 10 قناطير للهكتار).

تأثير العوامل الطبيعية وبالخصوص على القطاع التقليدي مثل تذبذب المناخ والجفاف وغيرها مما يجعل الإنتاج تحت رحمة الطبيعة.

إهمال الاستعمار لتربية الحيوانات باستثناء الخنازير والدواجن ولذلك ظلت هذه الحرفة تقليدية من اختصاص السكان الأصليين وأغلب الماشية من النوع الهزيل وهي تتعرض لخسائر فادحة إذا انتشرت الأوبئة وعم الجفاف وانعدمت المراعي في فصل الصيف.

ب- الصناعة:

لم يعمل الاستعمار على تطوير بلدان المغرب العربي صناعيا فكل ما تركه في هذا الميدان عبارة عن وحدات صناعية محدودة جدا من حيث العدد والحجم والنوع حيث كان نشاطها يقتصر على معالجة بعض المواد الأولية الزراعية وبعض الصناعات الاستخراجية لتلبية احتياجات الصناعة الأوروبية وكانت تجهيزاتها في أغلب الأحيان قديمة وتركزت معظم هذه الوحدات في المدن الكبرى والموانئ وهي فروع لشركات أوروبية لا تتلاءم دائما وأهداف الاقتصاد الوطني الحديث وتركت مشلولة غداة الاستقلال خاصة في الجزائر وقد كانت مساهمة الصناعة متواضعة في الدخل الوطني الإجمالي بحيث لم تتعدى خلال هذه الفترة 18% في تونس، 33% في الجزائر و27% في المغرب و2% في موريتانيا[1].

ج- التجارة:

إن 95% من التبادل التجاري كان يتم أساسا مع البلدان التي تصدر اليها المواد الأولية بأسعار زهيدة مقابل ذلك تستورد على مواد مصنعة وبأسعار مرتفعة وقد كانت بلدان المغرب العربي تعاني عجزا

1- إبراهيم حلمي الغوري، **أطلس الوطن العربي والعالم** (سوريا: دار الشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2010) ص 11.

تجاريا فادحا ويمكن إعطاء مثال عن ذلك بتونس التي لم تغط صادراتها إلا نسبة 57% من الواردات مما جعلها مضطرة لطلب المساعدات من البنوك الأجنبية.

أساليب التنمية وأهدافها:

من أجل نهضة اقتصادية حقيقية وتحقيق أهداف ترضي مطالب السكان تبنت بلدان المغرب العربي سياسة اقتصادية خاصة فقد اتبعت الجزائر أولا الأسلوب الاشتراكي وسلك المغرب الأقصى وتونس وموريتانيا سياسة الاقتصاد الحر.

فإلى جانب المحافظة على القطاع الخاص قامت كل دولة بتثبيت رؤوس الأموال الوطنية وتقديم ضمانات لرؤوس الأموال الأجنبية في حين نجد ليبيا قد غيرت سياستها يعد الإطاحة بالنظام الملكي بتبني سياسة الاقتصاد الموجه وعلى العموم تتبعت بلدان المغرب العربي في سياستها التنموية عدة وسائل لتحقيق الأهداف المنشودة منها.

أ)- **التخطيط المركزي:** اتبعت بلدان المغرب العربي سياسة المخططات باعتبارها الأسلوب الأنجع والأسرع في تحقيق الأهداف المسطرة وفي هذا الإطار تبنت مخططات رباعية، ثلاثية وخماسية على مستوى جميع بلدان المغرب العربي وأهمية التخطيط ترمي الى رسم آفاق المستقبل وتجنب الفوضى والأزمات عن طريق التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة مع التحكم في التسيير والإنجاز ولذلك ازداد الإنتاج الوطني الخام بـ 15 مرة عما كان عليه غداة الاستقلال.

ب)- التحديث الزراعي: تم استرجاع الأراضي التي كانت بين أيدي المستوطنين الأوروبيين وأقيمت فيها عدة أنماط للاستغلال حسب اتجاه كل دولة (التسيير الذاتي في الجزائر والنظام التعاضدي في تونس 270 ألف هكتار، والمزارع التعاونية في المغرب 90 ألف هكتار وقد خصصت اعتمادات مالية ومنحت قروض خاصة للفلاحين وتم تزويد هذا القطاع بالعتاد والأسمدة والبذور اللازمة، كما عملت بلدان المغرب العربي على استصلاح الأراضي واقامة السدود والتوسيع في الزراعة الصناعية وتطوير قطاع تربية الحيوان والصيد البحري وقد انعكست هذه السياسة إيجابيا على خاصة في الجزائر وتونس مما أدى

الى توسيع السوق الاستهلاكية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتوجات الفلاحية وتصدير البعض منها للسوق الدولية[1].

ج)- إقامة صناعة وطنية متينة: عملت بلدان المغرب العربي على إرساء قاعدة صناعية متينة ولهذا لجأت إلى تأميم ثرواتها المنجمية ومصادر الطاقة كالبترول والغاز في الجزائر وليبيا ونشأت شركات وطنية كلفت بمهام الإنتاج والتسيير والتسويق ولقد أعطت بلدان المغرب العربي الأولوية العاجلة لقيام الصناعات التي المواد الأساسية ذات الطلب الجماهيري الواسع كالصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها ثم وضعت برامج لصناعات أكبر حجما وأكثر استثمارا مثل صناعة الحديد والصلب وتكرير البترول ومعالجة الفوسفات وغيرها من الصناعات الهامة ومن أهداف التصنيع:

- ضمان الاستقلال الاقتصادي.
- توفير العمل والتخفيف من حدة البطالة.
- تجهيز الزراعة بما تحتاجه من الآلات الحديثة.

د)- تنويع الصادرات وتوسيع الأسواق الخارجية: تعمل بلدان المغرب العربي على تنويع صادراتها وتوسيعها بواسطة التشجيع على زيادة عدد الزبائن والأسواق وكمثال عن ذلك فقد ارتفع حجم قيمة المبادلات اليوم 17 مرة عما كان عليه في الستينيات هذا بالنسبة للجزائر وهناك اتجاه عام يرمي الى تكثيف وتمتين العلاقات التجارية في إطار جنوب-جنوب خاصة إذا علمنا أن المبادلات لا تتعدى 1% بين دول المغرب العربي ودون ذلك مع بقية دول الجنوب وبعد الإعلان عن الوحدة المغاربية في بداية 1989 تم الاتفاق على التبادل التجاري بين دول المنطقة وإنشاء سوق مغاربية موحدة.

هـ)- الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي: يعتبر إعداد الإنسان وتكوينه أساس كل عملية تنموية ولهذا أولت دول المغرب العربي أهمية كبرى لهذا القطاع فأنشأت المدارس والمعاهد المتخصصة والجامعات لتكوين الشباب وتسليحهم بالعلم والتكنولوجيا وكمثال على ذلك فإن الجزائر تونس والمغرب بذلت مجهودات جبارة في هذا الميدان حيث أن 1/4 سكان البلاد اليوم يستفيدون من ديمقراطية التعليم[2].

1- إبراهيم حلمي الغوري، **المرجع السابق**، ص 21.

2 -إبراهيم حلمي الغوري، **المرجع السابق**، ص22.

المبحث الثاني: إشكالات الأمن المغاربي:

إن التعرف على الأوضاع على أسباب الأوضاع اللاأمنية في المنطقة المغاربية يقتضي ضرورة التعرف على وقائع المجتمعات المغاربية وفي هذا الطرح نبرز بعض دوافع الأوضاع التي جعلت اللاأمن هاجسا يؤرق المجتمعات العربية عموما والمجتمعات المغاربية على وجه الخصوص.

المطلب الأول: أسباب الوضع اللاأمني في المغرب العربي:

تتعدد الأسباب الكامنة وراء تدهور الأوضاع الأمنية في المجتمعات العربية والإسلامية للعديد من الأسباب التي حدثت في العالم العربي والإسلامي وهي كما يلي:

أولا: الدعم الدائم والمطلق لإسرائيل من قبل الغرب:

وقفت أمريكا والغرب مع إسرائيل ضد مصالح الشعوب العربية فقد وقفوا معها في حرب 1967 وحرب 1973 وفي عدوانها على لبنان عام 1978 و1982 و1996 و2006 كما أن الدول الغربية لم تمارس أي نوع من الضغوط على إسرائيل لسحب قواتها من الضفة الغربية وقطاع غزة ومارست إسرائيل سياسات قمعية لأكثر من نصف قرن ضد الشعب الفلسطيني وإذا قاوم العرب والشعب الفلسطيني الاحتلال ينعتوهم بالإرهاب مع أنهم يعترفون بشرعية دفاع الإنسان عن نفسه إذا تعرض للاعتداء[1].

كما أن قرارات الأمم المتحدة لا يتم تنفيذها إلا ضد بعض الدول والجهات ولكن نراهم يسكتون عن ممارسات إسرائيل القمعية والعنصرية ضد الفلسطينيين مما شكل استفزازا وكرها لتلك السياسات المنحازة لإسرائيل وما الهجمات التي وقعت في نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001 إلا انتقاما لدعم الحكومة الأمريكية التام لسياسات إسرائيل القمعية في الشرق الأوسط[2].

ثانيا: الفهم الخاطئ للدين:

1- محمد حسن يوسف محيسن، **الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012) ص104.

2- مراد محمود، **الظاهرة الإرهابية:** الوثائق الكاملة للندوة الدولية للإرهاب (القاهرة: مطبوعات الجامعة الأردنية، 1998) ص 55.

التطرف الديني يحول الدين من عبادة الله الى عبادة الذات الفردية أو الجماعية وبحجة الدين يسعى المرء بوعي أو دون وعي الى الدفاع عن مصالحه الخاصة فردا كان أم جماعة وفي مثل هذه المواقف يبدو أن الدين يفرق بين الناس ويؤسس للحروب فالأصل في الديانات أنها توحد بين الناس أمام ربهم وانما الذي يفرق بين الناس هو سوء فهم البعض لدينهم وما يطلبه الخالق منهم فليس الدين بسبب التفريق بين الناس بل مصدر التفرقة والحروب والمشاحنات بين الناس أنفسهم الذين يسيئون فهم الدين ويسيئون استعماله.

ثالثا: غياب الديمقراطية:

حيث يعد أحد أهم الأسباب لتفاقم أوضاع اللاأمن من خلال عدم وجود شرعية لممارسة السياسة سيؤدي الى ظهور المعارضين الأكثر تطرفا ودموية في حال لم يتح للقوى السياسية وهناك العديد من النماذج التي تؤشر الى أن غياب الديمقراطية أوجد معارضات أكثر تطرفا ودموية[1].

رابعا: الفقر والبطالة والقهر السياسي:

تكتسي المجتمعات المغاربية والعربية مظاهر القهر السياسي والظلم الاجتماعي فنرى بعض أنظمة الحكم العربية والإسلامية تتحمل جزءا من مسؤولية تفريخ الإرهاب مثلا فمن براثن الاستبداد العربي وانحياز الغرب وامريكا لإسرائيل نشا اليأس والإحباط في نفوس الناس العاديين وشاعت الكراهية المزدوجة للحكام وازدهرت المنظمات السرية والجماعات المتشددة التي آمنت بانه لا يوجد حل في مسألة إزالة الظلم الا بالعنف والقتال مستغلة حالة الفقر والبطالة والتخلف[2].

خامسا: الحرب ضد الإرهاب ساهمت في زيادته:

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 جند الغرب كافة طاقاته للقضاء على الإرهاب، فبعد أشهر قليلة من أحداث سبتمبر أطلق الرئيس الأمريكي تصريحات محددا ثلاثة أهداف هي:

- قتل الإرهابيين أينما كانوا والقضاء على الإرهاب الإسلامي.
- محاصرة دول محور الشر ومنعها من امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل.

1- ديوك، "صحيفة الدستور"، 2002، ص 133.

2- محمد حسن يوسف محيسن، **المرجع السابق**، ص، ص 84-85.

- تغيير العالم العربي وذلك بنشر الديمقراطية وفرضها على النظم الفاسدة والمستبدة.

فدخلت أمريكا الحرب ضد أفغانستان سنة 2001 ردا على الهجمات الانتحارية على نيويورك وواشنطن، ثم غزت العراق واحتلته سنة 2003 تحت ذريعة أدلة مزيفة حول امتلاك النظام العراقي لأسلحة الدمار الشامل.

وكانت الطريقة في شن الحرب على الإرهاب والمبالغ في عدوا نيتها والتي تشدد بشكل كبير غير مناسب على الاستنزاف والقوة النارية والأسلحة بالغة التطور ضد الإرهابيين لاسيما وأنت تتحدث عن مجموعة سرية وليس على دول وجيوش ومعسكرات وبنى تحتية، جعلت تكنولوجيا القتل تتفوق على مقدار الذكاء الانساني اللازم لضرب الأهداف الصحيحة (1).

سادسا : دور وسائل الإعلام : تقوم وسائل الإعلام بدور كبير في خدمة الإرهاب و الإرهابيين، فقع عرف الإرهاب كيفية استخدام الإعلام لخدمة مصالحهم وتجنيد عملائهم، فأصبحوا يملكون لجانا إعلامية خاصة تخدم أهدافهم وتعرفهم كيف تصل إلى النخبة التي تؤثر في القرار، واستطاعت تلك اللجان أن تجعل من تصريحاتها عناوين تتصدر الصفحات الأولى في أهم الصحف مما يؤثر على الرأي العام العالمي، فمن بين احتياجات الجماعات الارهابية نشر أخبار عملياتها حتى تنشر رسالتها في العالم، ومؤكد أن قطاع الاتصالات لا يعرف حدودا، فالبريد الالكتروني والرسائل و الآلات الحديثة والرقمية والهواتف النقالة أفادت المنظمات الارهابية في دفع الشباب للانضمام إلى التنظيمات الارهابية المتطرفة بشكل مباشر أو غير مباشر، فهي تستخدم تلك الوسائل في بث أخبار التنظيم لتجنيد ما يمكن من الشباب خاصة من تكون لديهم القابلية للانتماء لهاته التنظيمات(2).

المطلب الثاني: التقسيمات الاجتماعية في دول المغرب العربي:

لم تمنع تقسيمات الخطوط الجغرافية علماء الاجتماع من تصنيف المجتمعات العربية استنادا الى مستويات التنوع والديناميكية داخل المجموعات للنسيج الاجتماعي لكل منها فقد قسم بعض علماء الاجتماع المجتمعات العربية الى ثلاث مجموعات:

([1])– محمد الهواري: **الإرهاب، المفهوم والأسباب، وسبل العلاج**، موقع حملة السكينة، ص16.

([2])– محمد حسن يوسف محيسن: **مرجع سابق**، ص88.

المجتمع المتجانس: ويشير الى المجتمعات حيث تقوم هيكلية مجتمع مكونة من مجموعة واحدة مندمجة كليا اجتماعيا وثقافيا ويؤدي هذا التجانس الى نظام سياسي شديد السيطرة والمركزية حيث يسهل بلوغ الإجماع مثل: (تونس، ليبيا، مصر).

المجتمع الفسيفسائي: ويشير الى المجتمعات حيث التكوين الاجتماعي يتألف من عدة جماعات تتغلب هوياتها على الهوية العامة (الجماعية) والتي تؤدي الى غالبا الى نظام تفاضلي في تقاسم السلطة وفي مثل هذه المجتمعات تتراوح العلاقات داخل الجماعة بين التعايش والتنازع مثل: (لبنان، السودان ...الخ).

المجتمع التعددي: ويشير الى المجتمعات حيث يتكون المجتمع من عدة مجموعات تحافظ على هويتها الخاصة ولكنها وجدت طريقة للاتفاق والتفاهم بين هوياتها الفردية والهوية الجماعية الوطنية فالاستقلال في هويتها الخاصة لا تحول دون الحاجة الى الاندماج مثلا تعتمد المجموعات المختلفة برنامجا تعليميا واحدا للجميع مثل: (سورية، العراق، الجزائر، المغرب)[1].

1- علي المحافظة، **الاتجاهات الفكرية عند العرب** (بيروت: الأهلية للنشر، 1975) ص، ص 178-179.

ملخص الفصل الثاني:

نستخلص مما سبق أن:

منطقة المغرب العربي تتموقع في مكانة استراتيجية هامة في العالم، لإطلالتها على حوض البحر الأبيض المتوسط.

خصائص المنطقة المتعلقة بالأهمية الاقتصادية والاستراتيجية هي السبب في جلب أنظار وأطماع الدول الاستعمارية المتنافسة على فرض سيطرتها على المغرب العربي الذي ظل يهيمن على البحر الأبيض المتوسط لمدة ثلاثة قرون من الزمن.

إن مواجهة بلدان المغرب العربي الكبير لأوضاع اقتصادية واجتماعية معقدة غداة الاستقلال، دفع بمعظم دوله لاختيار ما يلائمه من الحلول الممكنة للقضاء على مظاهر التخلف وتحقيق التنمية الشاملة.

الوضع الأمني في المغرب العربي يزداد توترا بين مفهوم خاطئ للدين، وانتشار الفساد السياسي وغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية، وكذا ظواهر الظواهر الاجتماعية مثل الفقر والبطالة.

كما تبين أن أغلب الدول المغاربية تعاني من حالة عدن الاستقرار السياسي، وضعف المشاركة السياسية وشيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد وتعدد الحروب الإقليمية، هذا باتت الدول المغاربية تعاني من عبء التحديات المرتبطة بالمسائل الأمنية فعدم الاستقرار الناجم عن حركات الاضطهاد والممارسة ضد جماعات أو أفراد سواء بسبب انتماءاهم العرقي أو الديني أو السياسي يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتدهور الأوضاع الأمنية في دول المغرب العربي.

الفصل الثالث

تحديات الأمن التونسي

بين التأثير والمجابهة

نسعى من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على دولة تونس بداية من القراءة الجيوسياسية للبلد والإحاطة بوقائع البيئة الأمنية التونسية، ثم احتواء تحديات الأمن الوطني التونسي من خلال الأدوار والاستراتيجيات المختلفة.

المبحث الأول: قراءة جيوسياسية لدولة تونس:

نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الموقع الجغرافي والإمكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

المطلب الأول: دراسة طبيعية وبشرية:

تقع تونس في القسم الشمالي الشرقي من المغرب العربي بين خطي طول 7.35° و11.40° شرقا، وبين دائرتي عرض 30 و37.40 شمالا، وترتبط بحدود مشتركة مع كل من الجزائر غربا وليبيا جنوبا، أما من الشمال فهي تشرف على البحر الأبيض المتوسط بواجهتين يبلغ طولها 1300 كم، وتقدر مساحة تونس بـ: 163.610 كلم^2 وهي بذلك تعد أصغر بلدان المغرب العربي، بكثافة سكانية تقدر بـ: 95 مليون نسمة في كلم^2.

التضاريس: يتميز سطح تونس بقلة الارتفاع عموما حيث يقدر متوسط ارتفاع العام بـ ك 300م، وتشكل السهول والتلال نحو 3/2 من المساحة الإجمالية، والباقي تمثله جبال لا يتجاوز ارتفاعها 1500م.

وتصنف تضاريسها كالتالي:

أ- **جبال التل التونسي:** تعتبر امتدادا للتل الجزائري ونهاية له من الجهة الشرقية وهي تتكون من سلسلتين جبليتين تحيطان شمالا وجنوبا بسهول مجردة الشهيرة، ففي الشمال تمتد جبال حمير ومقعد التي تعرضت لعمليات تعرية شديدة حيث لا يتجاوز ارتفاعها اليوم 800م إلا نادرا، أما السلسلة الجنوبية فهي امتداد لجبال الأوراس و النمامشة، تتكون من طيات بسيطة متوازية تتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وتنحدر تدريجيا في الاتجاه نفسه حتى تنتهي بالهضاب العليا في الشرق وأهمها جبال الظهر والتي تكون العمود الفقري لتضاريس تونس، وتحتوي على أعلى قمة بها وهي جبال الشعانبة 1554م.

ب- **السهول والتلال:** يتمثل نطاق السهول في سهول ماطر وبنزرت و طبرقة التي كانت خليجا بحريا، ثم ملأتها الرواسب الفيضية، وتتخلل هذه السهول مرتفعات تنتهي بسواحل صخرية مسننة كثيرة الرؤوس، وإلى الجنوب من جبال حمير ومقعد تمتد سهول مجردة من غار الدماء غربا إلى خليج تونس

شرقا، وتعد من أهم المناطق التونسية خصوبة وأكثفها سكانا وغم كثرة المستنقعات فيها وكثرة الفيضانات المجردة التي يخترقها من الغرب إلى الشرق على طول 225 كم[1].

ومن الوطن القبلي شمالا إلى الحدود الليبية جنوبا تمتد سهول واسعة يقسمها خليج قابس إلى قسمين: القسم الشمالي ويعرف باسم الساحل نوطن الويتون، والجنوبي باسم جفارة الجاف الذي يستمر امتداده داخل الأراضي الليبية بدون انقطاع، أما منطقة السياسي فهي مجموعة سهول داخلية يتراوح ارتفاعها بين 300م و 900 م ، تتخللها جبال كلسية عارية تمتد في اتجاهات مختلفة مثل جبل مغيلة 1378م وجبل نعرة 698م.

تتكون الصحراء التونسية من حوض رسوبي واسع تتخلله بحيرات وشطوط واسعة مثل شط الجريد والفجاج والغرسة وتنتهي هذه الشطوط إلى المنطقة الصحراوية الجزائري التونسية، وهي منطقة شديدة الانخفاض عند الحدود الجزائرية، حيث يصل انخفاضها إلى 17 دون مستوى البحر، وجنوب هذه الشطوط تغطي كثبان العرق الشرقي معظم الجزء الغربي من الصحراء التونسية.

المناخ: لا يختلف مناخ تونس عن مناخ بقية بلدان المغرب العربي فهو يتميز بصيفه الحار والجاف وشتائه المعتدل والممطر، إلا أن انفراد تونس بموقعها وجبهتيها البحريتين العريضتين وقلة ارتفاع تضاريسها جعلها تستفيد أكثر من الجزائر من التأثيرات البحرية، ولا يظهر فيها الصبغة القارية إلا في اتجاه المغرب والجنوب الداخلي، أما الأمطار فتكاد تقتصر على المناطق التلية فقط بسبب الحواجز الجبلية التي تعترض الرياح العكسية في الشمال غير أن عدم وجود هذه الحواجز في الجنوب مكن (رياح الشهيلي) من التوغل بعيدا نحو الشمال.

وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن تقسيم تونس إلى المناطق المناخية التالية:

- **منطقة التل الرطبة:** تتمثل في السلسلة والسهول الشمالية الشرقية وسهول مجردة وتتراوح كمية الأمطار في هذه المناطق ما بين 800مم و400 مم وقد تصل هذه الكمية إلى 1500مم على المرتفعات الجبلية، أما السهول والأحواض الداخلية فلا تتلقى إلا كميات قليلة لا تتعدى 400 مم مثل ما هو الحال في منطقة جندوبة.

(1)- إبراهيم حلمي الغوري: **مرجع سابق**، ص19.

– **المنطقة شبه الجافة:** تنحصر هذه المنطقة بين خطي التساقط المتساوي 200مم شمال مدينة قفصة تتساقط فيها كميات إضافية من الأمطار تدريجيا من الشمال إلى الجنوب، غير أن منطقة الساحل تتلقى في بعض الأحيان كميات إضافية جراء الرياح الشرقية التي تتعرض لها.

جدول رقم 02: المناخ في تونس

المحطة	ج	ف	م	أ	م	ج	ج	أ	س	أ	ن	د	سنوي
الأمطار (مم)	17	17	17	17	9	2	0	1	14	40	30	19	183
الحرارة	11	12	15	18	21	24	27	27	26	22	17	12	19.3

محطة مدينة قابس بتونس

تعليق على الجدول:

- تزايد كمية الأمطار في الأشهر الشتوية والخريفية.
- اعتدال درجات الحرارة.

– **المنطقة الصحراوية:** تتميز هذه المنطقة بالجفاف الشديد إذ لا يتجاوز معدل التساقط السنوي 150مم وبقلة الأيام الممطرة والحرارة المرتفعة التي تتجاوز 50° تحت الظل وبمدى حراري يفوق سنوي 60°.

السكان:

قدر عدد سكان تونس 2093939 نسمة سنة 2008 وارتفع هذا العدد إلى 5600000 نسمة سنة 2010 ثم الى 7830000 نسمة سنة 2011، وهذا يعني أن عدد السكان تضاعف أربع مرات تقريبا في ظرف ستين سنة، الأمر الذي جعل الزيادة الطبيعية ترتفع بصورة تصاعدية من 1.6% إلى 2.3 %، ويتجلى هذا التصاعد بوضوح في تطور زيادة عدد السكان الذي بلغ مليون نسمة في العشرية (2000 و 2010) ، ومليون ونصف في الأعوام الموالية ، ليصل عددهم سنة 2012 إلى 9779400 نسمة، وهذا ما أدي بالحكومة التونسية لاتخاذ عدة إجراءات للحد من النمو الديمغرافي الذي تشهده البلاد، ومن أهمها اقتصار تقديم المنح العائلية على الأربع ولادات الأولى فقط ورفع السن القانوني للزواج إلى 20 سنة بالنسبة للرجال و 17 سنة للنساء، وترويج وسائل منع الحمل وإباحة الإجهاض.

توزيع السكان:

بلغ معدل الكثافة السكانية العامة في تونس 59.77 % كلم^2 سنة 2012 غير أن هذا المعدل يختلف من منطقة إلى أخرى لاختلاف العوامل الطبيعية والاقتصادية التي تخص هذا البلد، لذلك يتركز 55% من مجموع السكان في المناطق الساحلية الممتدة من بنزرت إلى صفاقس، والتي لا تفوق مساحتها 16% من المساحة العامة، في حين لا يحتضن الوسط الغربي سوى 7/1 السكان، بينما الجنوب الذي يمثل أكثر من 55% من المساحة العامة لا يقطن فيه سوى نسبة تتراوح ما بين 6 و 9 نسمة/كلم^2 ، وفي عام 2013 بلغ سكان العاصمة تونس 934 ألف نسمة أي نسبة 9.55% من إجمالي السكان، تليها مدينة صفاقس بـ : 832 ألف نسمة[1].

علاقة الإرهاب بالهجرة:

أن أحداث 11 سبتمبر قد نقلت المتوسط خاصة الضفة الغربية إلى أولويات الاهتمام الأوروبي والأمريكي، حيث أصبح الإرهاب و الهجرة من أكثر العوامل حساسية على الأمن الدولي، وقد اتفقت مختلف المحافل العالمية والمنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربته، فهي تعتمد على العنف واستعمال القوة وتقويض سلطة الدولة وتهديد الأشخاص والممتلكات وفي هذا الشأن يذهب جيرارد شالي إلى اعتبار الإرهاب على أنه عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه جماعات سرية على غير المقاتلين ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها، وعليه فالإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية وإنما يكون غير أهداف واضحة باستثناء الاستيلاء على الأموال والمنافع الاقتصادية[2].

فالأوروبيون يرون أن المغاربة ليسوا أوروبيين وبالتالي غير قابلين للاندماج وغير قابلين للمراقبة، بحيث يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي وبناء شبكات إرهابية، وهم يدينون بالإسلام نقيض الحضارة المسيحية وبالتالي هم يشكلون خطرا على المجتمعات الغربية.

---

(1)- إبراهيم حلمي الغوري: **مرجع سابق**، ص20.

(2)- محمد غربي: **من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن**، حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط، "دفاتر السياسة والقانون"، العدد الأول، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة،2009) ، ص95.

كما ربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي لدول المتوسط نحو المجتمعات الأوروبية عبر القنوات الهجرية فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة ومشاكل الاندماج يجعل هذه الفئات قابلة للتدسيس من قبل الحركات الإسلامية والتيارات الدينية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بهذه الحركات الإسلامية[1].

المطلب الثاني: لمحة اجتماعية واقتصادية دولة تونس:

سنحاول في هذه اللمحة التعرض لواقع تونس من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وكافة الإصلاحات التي تحافظ على اقتصاديات تونس ونقاط تطوير قاعدة الثروات البشرية خاصة التعليم والصحة.

منذ حصولها على الاستقلال في العام 1956 اتبعت تونس استراتيجية التنمية العادلة حيث ازداد دخل الفرد الفعلي من 700 دولار أمريكي الى 8371 دولار بينما انخفض الفقر من 40% الى 6،6% مقابل سكان تونس الذين بلغ عددهم 10،1 مليون في 2005 وحقق التعليم خطوات كبيرة بانتساب 98% من الأولاد للمدارس بداية من 2001 فضلا عن تحسن وضع النساء بشكل ملحوظ حيث تمثل ثلث $1/_3$ اليد العاملة.

كما عملت تونس في أعقاب أزمة ميزان المدفوعات في الثمانينات على سلسلة من البرامج الهادفة الى الاستقرار والإصلاحات الاقتصادية الهادفة للحفاظ على إطار اقتصادي حذر بالتحرير التدريجي للأسعار المحلية والرقابة.

والأمر المميز الذي طبع استراتيجية التحرر الخارجي في تونس هو إقدامها على توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 1995.

وقد أحرزت تونس رقما قياسيا مثيرا في خفض الفقر خلال سنوات حيث أنها خفضت مستوى الفقر الى 9% في 2006.

---

(1)– مصطفى بخوشي، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط** (ملتقى قسنطينة،2008) ، ص ص 8،9.

وقد أدى التشديد على والتأكيد على تطوير قاعدة الثروات البشرية وعلى الأمن والتعليم والصحة.

كما يوفر النظام الصحي العام في تونس عناية صحية مجانية ورفيعة التعويض الى ما بين 40% الى50% من السكان.

كما لا تزال البطالة مرتفعة نسبيا وتبلغ حوالي 15% من اليد العاملة ومع زيادة المتخرجين ستصبح أكثر حدة وهو تحدي يواجه سوق العمل بحيث يجب التسهيل الفعال لإيجاد فرص عمل وخدمات التشغيل والتدريب.

كما تحتاج مواضيع البيئة حلولا فنمو الصناعة وحركة سير الآليات والسياحة التي تمتد على الشواطئ والتي تمارس ضغطا هائلا على ثروات البلاد من الأرض والمياه فضلا عن ذلك أن محدودية توافر المياه واستخدام نسبة 85% من الثروة المائية في الزراعة يستوجبان أولوية إدارة مسألة المياه بعناية[1].

المبحث الثاني: واقع البيئة الأمنية التونسية:

1 – وسيم حرب، **إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010) ص ص347،348.

إن الأوضاع الأمنية التونسية معقدة في الفترات الأخيرة وهذا ما دفعنا على التعرض إلى الوقائع الأمنية في تونس، والمتعلقة خاصة بالإرهاب التونسي والهجرة غير الشرعية اللذان بعدا من أبرز تحديات الأمن التونسي.

المطلب الأول: التنظيم الإرهابي في تونس:

يعرف البعض الإرهاب بأنه شكل معقد من العنف السياسي فهو ليس عشوائي كما أنه ليس من دون هدف، إنه استراتيجية وأداة للذين يرفضون تقاليد الشعب المتحضر وقيمه في كل مكان، ويعرف آخرون الإرهاب على أنه استخدام غير شرعي للقوة أو العنف تقوم به منظمات ثورية ضد الأفراد بقصد الضغط على الحكومة أو إجبارها على الخضوع لأسباب سياسية أو إيديولوجية، ففي نظر القانون الدولي فإن الإرهاب هو استخدام غير شرعي للقوة أو العنف بقصد الحصول على أهداف سياسية [1].

فالإرهاب يعمل على خلق حالة من الفزع والخوف بما يحدثه من دمار مادي ومعنوي وتروج للنفوس والأمن، فالإرهاب سلاح في يد الجماعات المنتحرة تستخدمه لإحداث حالة من عدم الاستقرار والتوتر وتسعى من خلاله إلى تحقيق جملة من الأهداف المختلفة وهي في جميعها تأخذ أشكال العنف ولم تعد الجماعات الإرهابية تعتمد على السلاح التقليدي في ممارسة الإرهاب بل أصبح يمتلك مفاتيح الترسانات النووية وهو ما يهدد بوجه جديد وخطير الإرهاب في السنوات القادمة [2].

اشتهرت تونس منذ قرون بوحدة مذهبها الديني المالكي ويتجانس شعبها من حيث اللغة والعادات والتقاليد، وبرؤيتها الدينية الداعمة للإسلام المتسامح والاعتدال والتنوير كما عرفت بفكر المقاصد الذي يعطى للاجتهاد والتأويل مجالا أوسع في فهم الفقه وأصوله، لكن تونس لم تكن كذلك بمنأى عما حدث في العالم العربي والإسلامي إثر حرب أفغانستان من بروز تدريجي للتيارات المتشددة الجهادية والتكفيرية والممارسة للإرهاب، وفي هذا الإطار عرفت تونس ظواهر إرهابية قبل ثورة 11 جانفي 2011 لكنها كانت محدودة في الزمان والمكان[3].

---

(1)–وهيبة تباني، **الأمن المتوسط في استراتيجية الحلف الأطلسي، ظاهرة الإرهاب، الأمن والتعاون**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية مغاربية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014) ، ص25

(2)– مراد محمود، الظاهرة الإرهابية، الوثائق الكاملة للندوة الدولية للإرهاب، **مرجع سابق**، ص52.

(3)– ـ، **الإرهاب في تونس واقعا وتنظيما وحلولا آجلة**، (تقرير إخباري) ص16.

فعندما بدأت الثورة التونسية (من يوم 17 ديسمبر 2010 الى 14 يناير/ جانفي 2011) لم يكن التيار الديني مشاركا فيها بفعالية، فحركة النهضة تحركت فعليا عندما تأكدت من هروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي، أما السلفيون فلم يكن لهم دور أصلا في الثورة.

ومن المفارقات العجيبة أن هذه التيارات التي لم تكن نشطة أثناء الثورة أصبحت هي المتحكمة في اللعبة السياسية وفي الفضاء الديني والسياسي بعد الثورة.

اعتبرت القوى الإسلامية (النهضة والسلفيون) أن الثورة التونسية أفضل إطار لتجسيم أفكارهم وحلمهم في شكل الدولة الإسلامية التي يريدون إقامتها.

ومع اندلاع الربيع العربي في 2011 وجدت السلفية في تحالفها مع تيار الإسلام السياسي الحاكم في تونس فرصة للانتقال من مشروع الفكرة السلفية الى التنظيم السلفي، وفي هذا الإطار اختار التيار الجهادي الإطار الجمعياتي مدخلا لنشر آرائه وفرضها بطرق مختلفة عبر نشاط سري وآخر علني.

ويحصر متابعين الشأن التونسي أبرز العوامل التي أدت الى نمو الأنشطة الإرهابية وتواترها مؤخرا في تونس أساسا في أربعة أسباب، أولها السياسات القمعية لنظام الرئيس السابق بن علي اما الثاني فهو الأوضاع الاجتماعية الصعبة، كما تشمل أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب في تونس بحسب حديث مراقبين للأوضاع في تونس الى عدم وجود رقابة قضائية كافية على مواقع التواصل الاجتماعي فضلا عن إدراك تنظيم القاعدة إمكانية نسف مشروعه بعد اعتلاء النهضة سدة الحكم في تونس وبالتالي سعيه لإفشال تجربة حركة النهضة[1].

وأمام استشراء ظاهرة الإرهاب في تونس التي لم تكن طبيعية بحكم عدم وجود قاعدة اجتماعية عريقة لهذا التيار، فإن عديد الدلائل تشير الى ضعف الإدارة السياسية في مقاومة الإرهاب بعد ثورة تونس، ونستدل على ذلك بتصريحات رشيد عمار المذكورة آنفا حول وجود مراكز تدريب للجهاديين لمدة تقارب السنة في جبل حول الشعانبي منذ 2012 بالإضافة الى ذلك فإن السلطة لم تكن جادة في تعاملها مع السلفيين فقد أكد كبار قياديي النهضة أن " السلفيين أبناؤها ولم يأتوا من المريخ ويجب التحاور معهم" (تصريح الغنوشي ورد في صحيفة ميدل ايست بتاريخ 09 مارس 2012)

1- ـــ، **عوامل نمو الأنشطة الإرهابية في تونس**، 2012، ص ص 4-5.

لكن لم يقع في الحقيقة التحاور معهم في وسائل الإعلام بشكل جدي معمق وهو ما جعل العديد من الباحثين يرون أن النهضة اضطرت الى أن تقدم تيار السلفية الجهادية وتحديدا أنصار الشريعة، كبش فداء خاصة في ظل انتقاد شديد.

الخبير الأمني التونسي يسري الدالي وضع خمس فرضيات ممكنة للوصول الى معرفة الجناح الذي يدعم الجماعات الإرهابية أولها أن تكون تلك المجموعات قائمة على تمويل ذاتي، وثانيها أن الذين أمسكوا بالحكم (الترويكا) يستخدمونها كسلاح للقضاء على خصومهم في المعارضة، الفرضية الثالثة بحسب الدالي حول من يدعمون الجماعات الإرهابية هي أن تكون المعارضة تستعمل تلك المجموعات كسلاح لإفشال مساعي الترويكا ولإبراز فشلها في حفظ الأمن والإطاحة بها، رابع الفرضيات أن تكون تلك المجموعات تتحرك طبق أجندات أجنبية تقوم بتمويلها ومساندتها معنويا[1].

كما عرفت تونس في 06 فيفري 2013 و25 جويلية 2013 اغتيالين سياسيين للشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي ومذبحة للجنود في شهر رمضان يوليو/ جويلية 2013، وصرح رئيس الحكومة ووزير الداخلية ومساعدوه أن تنظيم أنصار الشريعة وراء هذين الاغتيالين وأعلنوا أن هذا التنظيم أصبح يصنف كتنظيم إرهابي، وهكذا أفاق التونسيون على أن هذا التيار الذي كان يقطع البلاد طولا وعرضا بخدماته الدعوية ونشاطاته الخيرية واجتماعاته العامة والجماهيرية ما هو الا تنظيم إرهابي موال للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حسب وزير الداخلية الذي اكد على وجود خلايا إرهابية نائمة تتبع القاعدة لا تزال فوق الجبل وأن أبو عياض هو الرأس المدبر لكل العمليات الإرهابية والاغتيالات وقد بايع هذا الأخير أبو مصعب عبد الودود المنتمي للقاعدة (هو زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) على السمع والطاعة، وقد سعى أنصار الشريعة لبناء دولة إسلامية من خلال الإرهاب والتفجيرات والذبح وترويع الناس كما أوضح الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية محمد علي العروي "أن التنظيم الإرهابي (يقصد أنصار الشريعة) لديه جناح أمني وآخر عسكري يخزن الأسلحة ليستعملها في مخططاته وهو الذي ينفذ أوامر أبو عياض وقيادات تنظيم القاعدة كما أوضح أن جبل الشعانبي شهد ما يعرف بجهاد النكاح، حيث تنقلت عدة فتيات قاصرات لممارسة الجنس مع الإرهابيين كما اعترفت بذلك إحدى المقبوض عليهن.

1- ـــ، **الإرهاب في تونس واقعا وتنظيما وحلولا آجلة**، المرجع السابق، ص18.

وأكد وزير الداخلية على وجود خلايا إرهابية نائمة تتبع القاعدة لا تزال فوق الجبل وذكر في تصريح آخر له يوم 254 سبتمبر 2013 أن الموقوفين في قضية الإرهاب بجبل الشعانبي بلغوا 300 متورطا وأن الإرهابيين ينتمون لعدة دول عربية وافريقية مثل: مالي والجزائر وليبيا.

وهكذا لم تعد تونس –كما يقول أبو عياض– أرض دعوة بل أصبحت أرض جهاد بالنظر الى هذا المخزون الهائل من السلاح الذي قام أنصاره بإدخاله من ليبيا.

واكتشف التونسيون أن الإرهاب أصبح منظما ومكثفا إذ تحدثت بعض الدراسات عن 80 خلية إرهابية في تونس، وهو في الحقيقة إرهاب له مداخل عديدة من بينها التهريب مما دفع الحكومة الى إقامة منطقة عازلة بالجنوب التونسي لإحكام الرقابة على دخول البضائع والأسلحة.[1]

الإرهاب حقيقة موجودة ولا نقاش فيها سواء منقبل أنصار الشريعة أو من قبل العملاء العلمانيين أو اليساريين ومن قبل دول متخلفة أو دول استعمارية، والقاعدة أنتجت قاعدة في المغرب الإسلامي عنوة لتركيز موطئ قدم لها في بلاد المغرب العربي، فهي إذا قد تكون وراء الإرهاب في تونس أكثر احتمالا من الفرضيات الأخرى، ولكن مهما كان وراءه فإن الحقائق الواقعية أثبتت وتثبت في كل يوم أن الإرهاب يقوده متخلفون ولم ينجح في بلاد المغرب العربي، كما فشل في كل محاولاته في أفغانستان وباكستان، الصومال، مالي، العراق واليمن وسوريا أخريا تونس، حيث تواكبت الأحداث في الشعانبي و قبلاط وقبلها في عين أمناس بالجزائر، النجاح لا يمكن أن يكون بالإرهاب وثانيا لا يمكن عبر بعض الكلاشينكوف و بعض الألغام أو بعض السيارات رباعية الدفع المنهوبة من مكان ما، النجاح لا يكون إلا بالموعظة الحسنة فيستسيغها الناس أو عبر العلم والصناعة والقوة الاقتصادية والعمل وكل هه الأدوات لا يملكها الإرهابيون مهما كان أصلهم أو تعددت دوافعهم.

وفي هذا الطرح عرض لقيقة الإرهاب بتونس بعد اندلاع الثورات العربية المتوالية، وكذا تعريجا على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تونس والتي أخذت يوما بعد يوم المبادرات التونسية تتوالى لمكافحة جل تهديدات الأمن اللاتماثلى بالمنطقة.

إن المتابع لأدبيات المنظمات الجهادية في العالم بعد اندلاع الثورات العربية يعلم جيدا أن هذه التنظيمات أصدرت تعليمات صارمة لمنتسبيها في تونس خاصة بالاكتفاء بالعمل الخيري والدعوي على

1– ـــ، **الإرهاب في تونس واقعا وتنظيما وحلولا آجلة**، المرجع السابق، ص 24.

أساس التجهيل الديني الذي مورس على الشعب طيلة النصف قرن من حكم الديكتاتورية، وطلبت من الذين يتحرقون لحمل السلاح[1] .

إن تواتر الأحداث في تونس يعني أن القاعدة فتحت جبهة جديدة في تونس وأن تونس تحولت من أرض دعوة إلى جهاد، وهذا ما لا يثبت بالنظر لأدبيات واستراتيجيات التنظيم، الحالية ويؤكد ذلك البيان الرسمي الذي أصدره تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الذي نفى نفيا قطعيا أي علاقة له بالأحداث الإرهابية التي حدثت في جبال الشعانبي، ومن المعلوم جيدا أن هذا التنظيم ليس من طبيعته نكران عملياته المسلحة، بل من عادته تبنيها رسميا، والافتخار بها والكشف عن حيثياتها بالصورة والصوت في بعض الأحيان.

فكل جهود السلفية الجهادية حاليا منصبة على سوريا وعلى دعم جبهة النصرة والتعليمات حسب الوثائق المثبتة منصبة كلها على دعم المجهود الحربي لإسقاط نظام الأسد، وهذه المسائل غير خافية على المتابعين، وهذه مما يدل على أن ورقة الإرهاب في تونس هي ورقة سياسية ومخابراتية بامتياز، وأن أغلب مدعين المعرفة بالنظام الذين نراهم على الشاشات التونسية هم إما جهلة موصوفين أو مجرد بيادق في خارطة الانقلاب باستعمال ورقة الإرهاب.

فمن الأشياء المسكوت عنها في تونس وخاصة عند تناول مسألة الإرهاب هو أن مخابرات دول أجنبية يعرفها كل السياسيين مورطة في الاغتيالات و في أحداث الشعانبي وأحداث قبلاط، مع بقايا النظام القديم، ولا يتجرأ أي أحد من السياسيين على الإشارة إليها أو من التلميح لها مجرد التلميح، فالذين هم في الحكم يخافون من توتر العلاقات وسحب الاستثمارات وما يعني ذلك من مزيد من التدهور الاقتصادي، والذين هم في المعارضة ستعدهم هذه الأعمال وتفتح شهيتهم على الحكم وما يقومون به من مسرحيات الحزن والتباكي على الشهداء وما هو إلا كذب وزور وذر للرماد على العيون، ولقد وجد النظام القديم ضالته في استعمال ورقة الإرهاب السلفي حتى يمهد طريق الانقلاب على حكم الإرادة الشعبية.

كما أن السلفية غير معنية وغير مهتمة بالأجندة السياسية للانتقال الديمقراطي، فحين تقع عملية قتل إجرامية على هامش مواعيد سياسية هامة ومصيرية للتشويش عليها وإفشالها فإن اختيار التوقيت هو

1- عادل السمعي: **الإرهاب في تونس كذبة أم حقيقة.**
http://www.babnet.net/commentaires/phpcoment.css
تم تصفح الموقع يوم 22 أفريل 2015، على الساعة 16:37.

عمل سياسي بامتياز وعلى علاقة بمسارات الحوار الوطني الذي يجري في تونس، فأكبر خدعة هو تورط القاعدة والإرهاب، فلا وجود لإرهاب مسلح في تونس بالمعنى التقليدي المتعارف عليه بل إنه إرهاب الصراع على السلطة تحت غطاء السلفية المخترقة والمخابرات.

ولقد ابتدعت أمريكا نظرية الإرهاب للتمكن من الوصول إلى آبار النفط وإحكام سيطرتها على ثروات العالم، ويستعمل النظام القديم النظرية نفسها ولكن بشكل بائس للعودة للسلطة من جديد.

إذن فالمنظمة الإرهابية الوحيدة التي تهدد أمن التونسيين حاليا هي بقايا حزب التجمع والنظام القديم[1].

وبالنظر إلى المحاولة الانقلابية للأمنيين بالعوينة وما تبعها من تصريحات نارية لنقابات الأمن باغت حد التهديد مع التحالف المفضوح لهذه النقابات مع المعارضة، المعارضة تعتمد في خطابها وتستعمل هذه المرة لغة التهديد " أن إن تقبل حركة النهضة بجميع شروطها أما فالويل لها يوم 23 أكتوبر تحت شعار لن يتوقف الإرهاب مادامت النهضة في الحكم " والمحللون الاقتصاديون الأفذاذ وعلى رأسهم معز الجودي يعلنون رسميا عن إفلاس تونس.

وهذا ينبئ بأحد الأمرين:

إما استنساخ السيناريو المصري وبشكل تعسفي ومشوه.

وإما ثورة جديدة (المعارضة) المفلسة والنظام السابق ضد أحزاب الترويكا ومدعومة بتيار المحبة وحزب الوفاء ومكونات جبهة الدفاع غير الشرعية وكل الاحتمالات ستكون عواقبه وخيمة وسيعمق من الأزمة خاصة مع انحياز اتحاد الشغل واتحاد الأعراف للمعارضة. وفي ظل تحدي الإرهاب الخطير والتحضيرات الدموية في تونس أو ربما بعده هل ستضطر النهضة إلى تقديم المزيد من التنازلات أم ستلجأ إلى الحرب بغرض الدفاع عن النفس؟

هذه الطروحات في تونس تؤدي الى الاستنتاج أنه:

1- عادل السمعلي، **الإرهاب في تونس كذبة أم حقيقة**، المرجع السابق.

لا يوجد إرهاب في تونس بل هناك أعمال عنف تهدف إلى زعزعة الوضع لاتهام الحكومة القائمة بالفشل.

ورغم أن أغلب البيانات الرسمية والمؤتمرات الصحفية التي عقدت لكشف اللثام عن مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية وجهت أصابع الاتهام إلى تيار أنصار الشريعة المحظور والذي تم تصنيفه تونسيا كمنظمة إرهابية، تمثل الامتداد المحلي لتنظيم القاعدة العالمي، إلا أن تضارب التصريحات وتناقض بعض المعلومات المصرح بها رسميا، وخاصة التزامن الدائم لهذه العمليات الإرهابية مع مواعيد سياسية مهمة على علاقة بإنجاح المسار الديمقراطي في تونس، يجعل المتابعين الجديين للأحداث والباحثين عن الحقيقة يتوقفون أكثر من مرة قبل التأكيد أو الجزم بضلوع أنصار الشريعة في هذه الأعمال الإجرامية[1].

كما شهدت مدينة قبلاط بتونس يوم 17 أكتوبر 2013 عملية إرهابية راح ضحيتها ثلاثة أعوان من الأمن بين قتيل وجريح، وكانت صورة هذه الحادثة كما أعلنت عنها وزارة الداخلية تتمثل في أن " اثنين من قوات الحرس الوطني قتلا وأصيب ثالث في موجهات مسلحة مع مجموعة إرهابية مسلحة في مدينة قبلاط بولاية باجة شمالي العاصمة تونس، وأكدت أن العمليات الأمنية والعسكرية متواصلة للقبض على هذه المجموعة، والآن بعد اسدال الستار على هذه العملية العسكرية التي كللت بالنجاح وتم فيها قتل 09 أنفار من المجموعة المسلحة، والقبض على أربعة منهم أحياء، يحق لنا سبر أغوار هذه العملية الإجرامية والتي ليست الوحيدة من نوعها منذ فرار الجنرال بن علي، فقد سبقتها عمليات مماثلة في مدينة الروحية ومدينة بير على بن خليفة، وخاصة عمليات جبال الشعانبي (أعلى قمة جبلية في تونس) التي تواصلي على مدى عدة أشهر قبل القضاء على كامل المجموعة المسلحة، وذلك دون أن ننسى عملية اغتيال المناضل السياسي المعارض "شكري بلعيد" التي تمت يوم 06 فيفري2013، وعملية اغتيال السياسي القومي العربي محمد البراهمي يوم 25 يوليو 2013، مما يؤشر للمتابعين والمحللين أن تونس دخلت عصر الإرهاب من بابه الكبير بعد سقوط نظام بن علي.

الإرهاب في تونس: الجذور وأسباب الانتشار:

---

(1)-ـ، العمليات الإرهابية في تونس بعد ثورة 14 يناير،
www.badnet.net/festivaldetail-73167.asp.
تم تصفح الموقع يوم 21 أفريل 2015، على الساعة 17:01.

أنعشت حالة الفوضى التي شهدتها تونس عقب إطاحة الرئيس السابق زين العابدين بن علي مطلع عام 2011، الحركات الإرهابية وأبرزها ما يسمى " السلفية الجهادية "، التي كانت في حالة "جنينية" حتى مطلع تسعينات القرن الماضي.

ويقول هادي يحمد الصحفي المختص في شؤون الحركات الإسلامية لـ " سكاي نيوز عربية"،

"إن الانفلات الأمني ما بعد الثورة شجع جماعات السلفية الجهادية على التحرك بسهولة، والسيطرة على العديد من المساجد وتنظيم أنشطة بالشوارع.

وأشار يحمد، الذي صدر له مؤخرا كتاب يحمل عنون " تحت راية العقاب، سلفيون جهاديون تونسيون"، إلى أن " غض الطرف من جهة حركة النهضة، التي كانت تقود الحكومة منذ 2011 وحتى 2014، شاهم بشكل كبير في انتشار التيار السلفي في مختلف أرجاء البلاد".

وتمثلت هذه " البحبوحة السياسية " للتيار السلفي، في عقد أول مؤتمر له في مدينة "سكرة" بضواحي العاصمة تونس في أفريل 2011، تلاه مؤتمر آخر في القيروان وسط البلاد في شهر نفسه عام 2012.

أما أولى العمليات الإرهابية التي تورط فيها عناصر من التيار السلفي، فكانت في أفريل 2011، وقتل فيها أحد رجال الأمن في منطقة الروحية غربي البلاد، تبعها مقتل عنصرين من تنظيم " أنصار الشريعة"، خلال عملية تهريب سلاح عبر الحدود مع ليبيا جنوبي شرقي البلاد عام 2012.

ثم تتالت بعدها العمليات الإرهابية التي تورط فيها عناصر من التيار السلفي، واستهدفت شخصيات سياسية بارزة مثل "شكري بلعيد" في فبراير 2013، وغيرت المسار السياسي للثورة التونسية، بحسب الصحفي المختص هادي يحمد.

الفكر المسلح:

ويرجع يحمد بالذاكرة التاريخية التونسية إلى عام 2007، حين قتلت السلطات أفراد خلية كانت قادمة من الجزائر، إثر اشتباكات معها في جبل برنق واحي العاصمة، في أول مواجهة علنية مع الجماعات الإرهابية.

وفي مؤشر على تجذر الفكر المسلح لدى الجماعات الإرهابية في تونس، أشار يحمد إلى تفجير المعبد اليهودي في جربة، جنوب شرق تونس، (عبد غريبة) في أبريل عام 2002، ليتبين لاحقا أن منفذه نزار نوار الذي تلقى تدريبا في معسكرات القاعدة في أفغانستان،

إلا ان يحمد لا يعتبر أن السباق السياسي – لاسيما – قمع الإسلام السياسي يمكن أن يفسر منفردا، "تغول السلفية الجهادية"، فإلى جانب البعد السياسي هناك العامل الاقتصادي ممثلا في الفقر، إضافة إلى غياب الوعي.

فقر الضواحي:

وفي هذا السياق يوضح يحمد أن حي دوار "هيشر" الفقير، في ضواحي العاصمة تونس يعد من أبرز الإحياء التونسية التي "صدّرت" تونسيين للقتال في العرق وسوريا في صفوف داعش.

كما يشير الصحفي التونسي إلى بعد ثقافي، برز بشكل أوضح عام 2011، في صورة توجه أفضى إلى التشدد في صفوف كثير من الشباب، ويتعلق تحديدا باعتبار أن تطبيق الشريعة يعد الحل الأمثل لكل مشاكلهم، انطلاقا من مخزونهم الثقافي.

ورغم تراجع التيار السلفي خلال فترة حكومة مهدي جمعة (يناير 2014–فبراير 2015) بشكل كبير إلا أن يحمد لا يخفي قلقه من "الخلايا النائمة لهذا التيار، الذي مازال يتحصن متشددوه قرب الحدود في ليبيا.

المطلب الثالث: هاجس الهجرة غير الشرعية في تونس:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية والنزوح الجغرافي بشكل عام عالمية الطابع وقديمة العهد، عرفت في الحرب وعرفت في السلم، واختلفت أشكالها باختلاف ظروف البلدان المصدرة والمستقبلة والحقب التاريخية، وهناك نوعان من العوامل المؤثرة في الهجرة:

الأول: عوامل دفعت المواطنين إلى الهجرة والاستيطان في الخارج.

الثاني: عوامل جذب كانت بمثابة المغناطيس يجذب المهاجرين ويشدهم شدا إلى مناطق معينة.

وعوامل الدفع هي: الثروة الصناعية وانخفاض معدلات الوفيات، الثورات السياسية والحروب الحق في التنقل والبحث عن حياة أفضل.

وعوامل الجذب هي: الأرض الخصبة الجديدة ذات المساحات الشاسعة، والتي كانت تقدم من جانب المهاجرين، وجود صناعات نامية جديدة، الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة [1].

وعن دوافع الهجرة ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية يعود إلى ازدياد أعداد الشباب في دول عالم الجنوب وتناقص فرص العمل، إضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، كما ازداد الوعي بهذه الفوارق، وأصبح السفر متاحا للجميع بسبب التقدم الذي حدث في المواصلات الدولية ووسائل السفر والعولمة، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة الشرعية وبالتالي يقع الشباب في المحظور، وتنتهي رحلة الشباب إما في السجون أو بالموت، والهجرة غير الشرعية هي السوق السوداء للاتجار بالشباب، وأن هذه السوق لها آليات كثيرة منها المكاتب الوهمية لإلحاق العمالة بالخارج، ووسطاء الهجرة والسماسرة والفساد الإداري والجماعات و العصابات الإجرامية المنظمة[2].

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية، موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق والمغرب العربي، وهي الاتحاد نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت، بتأشيرات مزورة، أو الذهاب للسياحة دون رجعة، أو لتحقيق طموحات شخصية أو لاكتشاف العالم الآخر المنمق بالدعاية الإعلامية.

وبالنظر إلى قرب تونس من السواحل الأوروبية جعلها منطقة جذب لعبور المهاجرين غير الشرعيين، على سبيل المثال: مركب صغير تابع لإحدى عصابات تهريب المهاجرين أن يقطع المسافة بين ميناء المهدية في تونس وجزيرة "رامبادوزا" الإيطالية (أقرب نقطة ساحلية أوروبية تونسية) البالغة 60 ميلا بحريا في يوم أو بعض يوم.

ومن أسباب الهجرة السرية أو ما اصطلح على تسميتها " ظاهرة الحرقان" على غاية من التعقيد، إذ لا تقتصر على البطالة والهشاشة الاجتماعية، بل هي متأتية من الفوارق في مستويات العيش وضيق أفاق الهجرة العادية بالصيغ المنظمة.

---

(1)- محمد البريري: **دور الشرطة في مواجهة ظاهرة الهجرة الوافدة**، ص43.

(2)- طارق عبد الحميد الشهاوي: **الهجرة غير الشرعية**، رؤيا مستقبلية، (الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2009) ، ص38.

وقررت تونس منذ سنة 2009 إعداد دراسة حول هذه الظاهرة عن طريق خبرات تونسية، لتشخيص المسألة ووضعها في إطارها الموضوعي في ظل غياب الإحصائيات والبيانات حول هذه الظاهرة.

أسباب الهجرة غير الشرعية في تونس:

يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي " ألفريد صوفي" إشكالية الهجرة بقوله: " إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زياد حجم الفقر، وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب مثلا ما يقرب 14%، وهذه النسبة كانت ستزداد كثيرا لولا التحويلات والاستثمارات التي يقوم بها المغاربة المقيمون في الخارج.

ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق بـ: 03 إلى 05 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على أن هذا الحد لا يحترم أبدا من طرف أرباب العمل.

ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة، إلا أن ذلك لا يشرح كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون البعض الآخر، هذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى وهي أساسا اجتماعية ونفسية.

وتتجلى العوامل المحفزة على الهجرة في:

صورة النجاح الاجتماعي: الذي يظهره المهاجر منذ عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار...الخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

آثار الإعلام المرئي: فالثورة الإعلامية التي يعرضها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.

القرب الجغرافي: إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع، وهو رد فعل إما على غلق الأبواب أما الهجرة الشرعية والسياسية التي تبنتها أوروبا في هذا المجال، والتي كتنت لها آثار عكسية حيث أججت من وتيرة الهجرة السرية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة.

وهكذا أصبحت الهجرة مشروعا مكلفا واستثمارا يقضي تعبئة مصادر التمويل من أجل تحقيقه، من ديون وبيع للأراضي والممتلكات.... الخ، هذا ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلا وصعبا، لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع خاوي الوفاض [1].

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال، هذا الطلب يستجيب وفقا لمعايير كلفة تشغيل العامل ومرونته في قبول أعمال صعبة، حسب احتياجات سوق العمل وغالبا ما تكون هذه الأعمال مؤقتة ومنبوذة اجتماعيا، هذا الطلب يصدر أساسا عن قطاعات كالفلاحة والبناء والخدمات.

ويوفر المهاجرون كذلك ما يحتاجه القطاع غير المهيكل من يد عاملة، حيث يمثل هذا القطاع ما بين 20 إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي في دول القوس اللاتينية، وتحصل هذه القطاعات على امتيازات مالية واجتماعية بتوظيف هذه اليد العاملة التي تتميز بكونها طيعة وغير مكلفة.

كل هذه العوامل تغذي الرغبة في الهجرة، وهذا النزوح هو أقوى عند الشباب، كما تدل على ذلك مختلف المسوح التي أجريت في هذا الشأن في دول المغرب العربي، والتي تبرز بعضها ان الرغبة في الهجرة في المغرب العربي موجودة عند 19% من السكان النشطين هي أعلى عند الطلبة حيث تبلغ 54%.

والخلاصة أن محددات الهجرة كثيرة ومتباينة وأن الإجراءات القانونية لدول الاستقبال لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على هذه العوامل، في إطار مقاربة شاملة، ويلخص العالم الديمغرافي الفرنسي الكبير " ألفريد صوفي–Alfred Sauvey " إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما يرحل البشر حيث توجد الثروات".

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تقلق بال الحكومات المستقبلة، لابد من تقصي أسبابها، والتي يمكن أن تلخيصها في ثلاثة عوامل رئيسية اقتصادية ومحفزة وعوامل نداء.

---

(1)– منتديات الشروق أونلاين.

العوامل الاقتصادية: التباين في المستوى الاقتصادي:

يتجلى التباين الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لا زالت تعتمد أساسا في اقتصادياتها على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية، وهو مله انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل، خلافا لما نجده في دول الاستقبال فإن النمو الديمغرافي رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لا زال مرتفعا نسبيا، وهذا له انعكاساته على حجم السكان النشطين وبالتالي على عروض العمل في سوق الشغل[1].

وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية، وتقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي 12%، وتبلغ 21% في المجال الحضري، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، و15% في تونس.

ومن أجل الحد من هذه الظاهرة فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة، قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث (المغرب 400ألف فرصة عمل، الجزائر 500 ألف فرصة عمل، وتونس 100 ألف فرصة عمل).

1- منتديات الشروق أونلاين.

المبحث الثالث السيناريوهات التونسية في احتواء تحديات الامن الوطني:

بالنظر الى منطقة المغرب العربي التي تعتبر منطقة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من افريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى فالمملكة المغربية تعد منطقة عبور رئيسية الى اسبانيا عبر مضيق جبل طارق، كما تعتبر الجزائر وتونس وليبيا هيا الأخرى مناطق عبور للمهاجرين التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية وسيادة الاستقرار في المنطقة المغاربية خاصة القادمين من إفريقيا السوداء فقد بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة.

حيث كانت الدول المغاربية سباقة في إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي على أمل أن تضيق هوة التنمية مع جيرانها الأوروبية وكانت تونس أول دولة عربية توقع وتصادق على هذه الاتفاقية في 17جويلية1995 هذا وقد انبثقت السيناريوهات المغاربية ومن ضمنها الاستراتيجية التونسية المنبثقة عن الاتفاقية الاوروبية لمحاولة إيجاد سبل احتواء تحريات الأمن الوطني وستكون الوقفة عند النقاط التونسية التي اولت لها الاهتمام الإدارات التونسية لمكافحة تحريات الأمن الوطني خاصة الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية[1].

المطلب الأول: الاستراتيجية التونسية المنبثقة عن اتفاقية الشراكة الأوروتونسية :

تعتبر تونس بلد عربي متوسطي , يتطلع بعين الأمل للشراكة الأورومتوسطية من حيث كونها تفتح له أبواب الاستثمارات الأوروبية والمساعدة في تمويل المشاريع الكبرى , وكانت تونس قد سنت قوانين مشجعة للمستثمرين الأوروبيين و منحتهم حوافز كبيرة منذ عام 1972 , حيث خصصت في 20 جويلية 1995 ,4.3 مليون دولار لتأهيل الصناعة استعدادا للشراكة مع أوروبا ,ولقد وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 17 جويلية 1995 تزامنا مع مؤتمر برشلونة ,لم تتعثر مفاوضات تونس مع الاتحاد الأوروبي و هذا نتيجة توهجها نحو اقتصاد السوق و خوصصة المؤسسات منذ الثمانينات و قد

1- منتديات الشروق أونلاين.

جاءت هذه الاتفاقية لمساندة التحديث الاقتصادي في هذا البلد و ذلك لرفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج تمهيدا لإنشاء منطقة للتبادل الحر بالمتوسط بحلول عام 2010[1].

وتتكون اتفاقية الشراكة الأوروبية –التونسية من ثمانية أقسام يعالج كل منها مجالات التعاون والحوار الأوروبي التونسي ومن بين هذه المجالات نجد:

المحور السياسي الذي تمت فيه التأكيد على الحوار كأداة للتعاون السياسي لضمان الأمن والاستقرار بالمنطقة وكذلك لتحقيق التنمية الإقليمية حيث يتم الحوار على مستويات مختلفة متاحة ويلاحظ أن الاتفاقية أولت التعاون والحوار السياسي أهمية ملحوظة عن طريق الانخراط في عملية حوار سياسي منتظمة يمكن للدول الأوروبية وتونسية أن تعزز من مستوى تلاحمها الأمر الذي يعني في نهاية المطاف تحقيق الرفاهية والاستقرار والسلام والأمن في منطقة حوض البحر المتوسط إلى جانب المساهمة في إيجاد مناخ ملائم للتفاهم و التسامح بين الثقافات، ويعطي الحوار السياسي (الأوروبي-التونسي)،عموما كل القضايا ذات الأهمية المشتركة لا سيما تلك القضايا المتعلقة بتحقيق السلم والأمن ،والتنمية الإقليمية في منطقة المغرب العربي[2].

ففيما يخص تحديات الأمن الوطني، كالهجرة غير الشرعية، الارهاب الدولي، فلقد بدأ الحديث عن ضرورة مقاومتها منذ 1994، إذ أصدرت المفوضية الأوروبية نموذجا كاتفاقيات إعادة القبول للمهاجرين غير القانونيين من طرف آخر وصلوا منها، إلى إحدى الدول الأوروبية التي هي عضو في الاتحاد الأوروبي(المجلس الأوروبي 30 نوفمبر 1994.)

ويمكن اعتبار اتفاقيات إعادة القبول للمهاجرين أولى الردود التي اتخذتها دول الاستقبال الأوروبية لمقاومة الهجرة غير الشرعية، على البلدان الأصلية وبلدان العبور من أجل دفعها إلى تحسين مراقبة حدودها، ومراقبة مواطنيها ومواطني البلدان الشقيقة المقيمين فيها، أو العابرين عبر أراضيها[3].

القمة المتوسطية التي عقدت في تونس بتاريخ 2003/12/05:

1- كميلة أحمد عثمان، **السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990 و1998**(ليبيا، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر،2005) ، ص ص 161، 162.

2- حسن البوبكري، **السياسات الهجرية في المنطقة الأورومغاربية، المثلث الهجري** (ليبيا، تونس، ايطاليا).

3- إعلان تونس، القمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5+5 في 05 و06 ديسمبر 2003.

حيث كانت الهجرة من أولويات قمة منتدى 5+5، الذي عقد بتونس في 5 و6ديسمبر 2003،دعت من خلاله الدول المغاربية إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي، ومنسق لمجاهدة التحديات الأمنية ،كالهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر ،والتنظيمات الإرهابية، وكذلك معالجة أسبابها الحقيقة، في نطاق الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية كما استذكروا نتائج القمة المغاربية السادسة المنعقدة بتونس في أفريل1994 ومن ضمنها تلك المتعلقة بمسألة الهجرة، وأجمعوا على أهمية تدعيم اندماج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية في البلدان الأوروبية، والعمل على حماية حقوقهم، وفقا للتشريعات الوطنية المعمول بها في تلك البلدان وأعلنوا عن مساندتهم لكافة الجهود الرامية إلى التأمين الظروف الملائمة لتسيير تنقل الأشخاص و ظروف الإقامة[3].

وتزامنا مع أحداث **11 سبتمبر 2001**، وبروز تهديدات جديدة عابرة للحدود (الإرهاب)، وارتباطها بالهجرة عبر تنقل حركات الأشخاص إلى الدول الأوروبية، ونظرا للضجة و الترويج الإعلامي لهذه الظاهرة، فقد ذاع صيتها، وبما أنها تهدد أمن أوروبا فقد أعتبرها الحلف الأطلسي مهددة لأمنه كذلك، و لهذا قام الحلف باتخاذ استراتيجية جديدة لهفي مؤتمر بروكسل ديسمبر 2002،نصت بالإضافة إلى تدابير أخرى، تركيزه على مواجهة موجات الهجرة للقارة الأوروبية، التي ستكون على رأس أولوياته تماما كما هو الإرهاب و محاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل[1].

المطلب الثاني: الاستراتيجية المحلية التونسية:

مكافحة الارهاب:

ان مكافحة الارهاب التونسية يقيم مدى تناسب مع المعايير الدولية لحقوق الانسان حيث عرض هدا المشروع عن المجلس الوطني التأسيسي من قبل مجلس الوزراء في يناير كانون الثاني 2014 وهو الان قيد المراجعة بحيث أبقى على تعريف فضفاض و غامض لما يعتبر نشاطا إرهابيا و هو ا قد يسمح للحكومة بقمع العديد من الحريات المكفولة دوليا كما ورد في المشروع اعمال تعتبر جرائم ارهابية مثل الاضرار بالممتلكات الخاصة و العامة بوسائل النقل او الاتصالات المقومات المعلوماتية او المرافق العمومية التي قد ينجر عنها تجريم المعارضة السياسية او حتى اعمال العنف الصغرى التي تحدث اثناء الاحتجاجات الاجتماعية كما تحتوي المشروع على تعريف مبهم للتحريض على ارتكاب اعمال ارهابية في

1- وليد الشيخ: "أوروبا وقضايا الهجرة، معضلة الأمن والاندماج"، **السياسة الدولية**، العدد 165، (جويلية 2006) ، ص96.

2003 اثناء حكم زين العابدين بن علي تبنت تونس قانونا لمكافحة الارهاب كثيرا ما كان حل انتقاد لأنه نفذ من تعريف فضفاضا لمفهوم الارهاب و تشمل اعمالا من قبيل تفكير صفو النظام العام فتبع عن ذلك محاكمة المعارضة السلمية.

كما قامت السلطات في فترة حكم بن علي بمحاكمة أكثر من 3000 شخص بموجب قانون الارهاب. قال مارتن شاينن المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية في سياق مكافحة الارهاب) إن قانون 2003 لم يمنح للتونسيين مزيدا من الامن ولكنه استخدم بشكل واسع كأداة لقمع جميع اشكال المعارضة السياسية).

في يناير / كانون الثاني 2014 قدم رئيس الحكومة قانون جديد لمكافحة الارهاب وهو الان محل نقاش لجنة التشريع العام في المجلس الوطني التأسيسي فمنذ خلع بن علي تسببت المجموعات المسلحة بقتل أكثر من 37 عنصرا من قوات الامن والقوات المسلحة التونسية واصابة 148 اخرين[1].

وفي واحدة من أحدث العمليات قتل 4 عناصر امن في هجوم على منزل وزير الداخلية في مدينة القصرين القريبة من الحدود الجزائرية.

وحسب المشروع المكافح للإرهاب التونسي يتبين هؤلاء التعريف التالي للإرهاب

أولا: قتل شخص او عدة اشخاص او الحاق اضرار بدنية لهم.

ثانيا: الاضرار بمقرات البعثات الدبلوماسية والقنصلية او المقاطعات الدولية.

ثالثا: الحاق أضرار جسدية للبيئة مما يعرض المتساكنين أو صحتهم للخطر.

رابعا: الاضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بالموارد الحيوية أو بالبيئة الاساسية أو بوسائل النقل أو الاتصالات أو بالمنظومات المعلوماتية أو بالمرافق العامة وكان الفعل المجرم قد وقع تنفدا لمشروع فردي أو جماعي ويهدف بحكم طبيعته أو في سياقه الى بث الرعب بين السكان أو حمل دولة أو منظمة دولية على القيام بعملها أو الامتناع عن القيام به الاخلال بالنظام العام والسلم والامن الدوليين [2].

1- ـ، **تحليل مشروع قانون مكافحة الإرهاب التونسي**، 07 يونيو/تموز 2014.

2- مشروع قانون مكافحة الإرهاب 2003.

كما ان الخطوات الاولى في مشروع محاربة الارهاب واجتثاث جذوره من اي مجتمع تتطلب فهما جيدا لهذه الظاهرة من جميع جوانبها والوقوف على اسباب ظهورها حتى يكون التعامل معها مبنيا على اسس علمية صحيحة كما ان ادراكنا للظروف التي ينمو فيها الارهاب تجعلنا نصل الى قناعة بان الالتزام بمتطلبات الاصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي هو البوابة الرئيسية الاولى لهذه الظاهرة من المجتمع[1].

كما أن مواجهة الإرهاب في تونس يجب أن تتبع من فهم جيد للعواصف والأسباب التي ساعدت على وجوده وتمكين رسم سياسة عامة لهذه المواجهة في سبيل الوقاية من التطرف والعلاج من الإرهاب في المجتمعات المغاربية ككل وذلك على النحو التالي:

- ضرورة أن تتحول الديمقراطية والمشاركة إلى عنصر أساس من عناصر العمل السياسي في الأفق العربية وهذا إتاحة فرص التعبير السياسي وتداول السلطة ونزاهة الانتخابات وممارسة الرقابة الشعبية.

- التعرف تجارب لبعض الأنظمة العربية في التعامل مع التيارات الإسلامية المعارضة

- ضرورة أن يؤدي المثقفون العرب عملا تنويريا حقيقيا لا يقتصر فقط على المقالات والأعمدة الصحفية بل يجب أن يتحول جهدهم إلى ممارسات شعبية حقيقية.

- لابد أن تغير المؤسسات الإسلامية الرسمية النظر في أساليبها التقليدية التي اعتادت عليها في مجالات الوعظ والإرشاد والتوجيه وأن تتحول إلى مؤسسات فعالة قادرة على تقديم إجابات عن تساؤلات الحياة المعاصرة ومساعدة الإنسان العربي على التكيف مع الواقع الذي يعيش فيه ثم النهوض به وتطويره ولابد أن تنفتح تلك المؤسسات على العالم الخارجي ونريد في الوقت نفسه حوارا حقيقيا مع التيارات الدينية المختلفة في الوطن العربي[2].

- كما تحتل البرامج التعليمية مكانة خاصة في أية استراتيجية لمواجهة الإرهاب فمن الضروري أن تتضمن البرامج التعليمية قبع الحوار والنقد والتعايش واقترار حقوق الآخرين والتوجه الديمقراطي والتعاطف كما يجب على وسائل الإعلام العربية أن تؤدي عملا موازيا في ترسيخ تلك القيم .فإن الثقافة الدينية التي

1- محمد الهواري، **الإرهاب المفهوم، الأسباب، وسبل المعالجة**، موقع حملة السكينة، ص32.

2- الحسني العبيد محمد: **تحقيق في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، "أعمال المؤتمر الدولي الثاني المنظم في مركز الدراسات العربي الأوروبي"، (القاهرة من 25 إلى 27 جانفي 1994.باريس مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1994) ، ص478.

يتعرض لها تلاميذ المدارس والقرارات الدينية المقررة في مدارسنا تحتاج إلى مراجعة دقيقة كما تدعو إلى تدريس أدب الخلاف ضمن المناهج الدراسية قال تعالى : ﴿ٱدع إلى سبيل ربك بٱلحكمة وٱلموعظة ٱلحسنة وجدلهم بٱلتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بٱلمهتدين ﴿١٢٥﴾[1]. كما تبرز الاستراتيجية المحلية التونسية في مكافحة الهجرة غير الشرعية حينها قررت[2] تونس منذ 2009 إعداد دراسة حول هذه الظاهرة عن طريق خبرات تونسية لتشخيص المسألة ووضعها في إطارها الموضوعية في ظل غياب للإحصائيات والبيانات حول هذه الظاهرة.

وفي هذا الصدد تعمل وزارة التكوين المهني والتشغيل على الحد من الهجرة غير الشرعية عن طريق اتفاقيات التعاون مع عدد من البلدان حول الهجرة المنظمة. من ذلك استغلال الإمكانيات المتوفرة في إطار الاتفاق التونسي–الفرنسي المتعلق بالهجرة والذي يتيح سنويا لنحو 9000 شاب تونسي الحصول على عمل مؤجرا وعمل موسمي أو تربص مهني.

وتم في هذا المجال تنظيم مهمة في ...السنة الفارطة إلى فرنسا لبحث الصيغ الكفيلة بتطبيق هذه الاتفاقية وتجدر الملاحظة اي حصة 9 ألاف لم يقع احترامها من الجانب الفرنسي لعدة عوامل لعل أبرزها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتفاقم البطالة في هذا البلد غلى جانب وجود عديد العراقيل الإدارية.

ومن جهة أخرى تواصل الوزارة التفاوض مع الجانب الإيطالي قصد إمضاء مشروع الاتفاق الذي تم تقدمه من طرف الجانب التونسي وبالتوازي سيتم تفعيل التعاون مع البلدان العربية بالخليج قصد استغلال ما يتوفر بها من إمكانيات توظيف الكفاءات التونسية واستغلال إمكانيات الهجرة بالبلدان الاخرى على غرار كندا واستراليا وقد تم في 2009 إرسال بعثة إلى كندا من إطارات الوزارة والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بهدف تشخيص فرص التشغيل بهذا البلد.

وتستعمل الحكومة في الفترة القادمة على وضع خطة بالتنسيق مع .....والجامعات المهنية في البلدان الغربية وربط علاقات أكثر متانة مع شبكات التوظيف بالخارج لضمان الاستفادة المرجوة من فرص العمل التي توفرها السوق العالمية وقد اهتمت السلطات التونسية بعتاد اليات تهدف إلى الحد من

1- **سورة النحل**: الآية (125).

هذه الظاهرة التي أحرزت نجاحا نسبيا تمثل في انخفاض أعداد المهاجرين غير الشرعيين فبلغت خلال الأعوام الاخيرة إلى 11.5%[1].

نشاط دبلوماسي وتفاوضيات ثنائية:

بموجب اتفاقية إعادة منحت إيطاليا تأشيرات الهجرة لألفين من التونسيين ممن يرغبون في الهجرة إليها سنويا بعد إلحاقهم بدورات تدريبية على المهن التي سوف يعملون فيها في الشركات والمصانع الإيطالية وكذلك بعد اجتيازهم لدورات في اللغة الإيطالية.

و لم يكن الأسلوب الأمني هو الطريقة الوحيدة التي غلبت على فكر السلطات التونسية في التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية و إنما بعها نشاط دبلوماسي مكثف للتوصل إلى مذكرة تفاهم لتسهيل عمليات الهجرة الشرعية التي تتم تحت سمع و بصر السلطات ، و قد أسفرت هذه الجهود عن توقيع مذكرة تفاهم "إعادة التوظيف" مع أكبر دولة مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين التونسيين و هي إيطاليا و بموجب هذه الاتفاقية بات على إيطاليا منح تأشيرات الهجرة لألفين من التونسيين ممن يرغبون في الهجرة إليها سنويا بعد إلحاقهم بدورات تدريبية على المهن التي سوف يعملون فيها في الشركات و المصانع الإيطالية و كذلك بعد اجتيازهم لدورات في اللغة الإيطالية.

كما توصلت تونس وايطاليا الى اتفاقية بشأن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية الذي ألقى بظلاله على العلاقات بين الجانبين في وقت كثف فيه البلد الإفريقي المطل على البحر المتوسط عملياته للتصدي لهذه الظاهرة ووقع الاتفاقية وزير الداخلية التونسي الحبيب الصيد والإيطالي روبرتو ماروني وتنص الاتفاقية التي تستند الى مقاربة اقتصادية واجتماعية وامنية في شقها الاقتصادي على دعم تونس لتحقيق التنمية الاقتصادية داخل المناطق التونسية فيما تنص في شقها الأمني على تعزيز قدرات الوحدات الأمنية التونسية وتمكينها من المعدات والتجهيزات الضرورية لمراقبة السواحل التونسية وأعتبر وزير الداخلية الإيطالي في أعقاب التوقيع على الاتفاقية أن من شأنها إرساء تعاون بين الأجهزة الأمنية التونسية والإيطالية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

كما تضمنت بندا يتعلق بإعادة المهاجرين التونسيين غير الشرعيين الذين يتوافدون على جزيرة لامبيدوزا جنوب إيطاليا.

1- أحمد عماري: **الهارب إلى الموت: الهجرة غير الشرعية مأساة إلى أين؟** (منتدى القصة القصيرة 2008)

فيما تقدر السلطات الإيطالية عدد المهاجرين منذ الإطاحة بالنظام في الـ 14 من يناير بنحو 20 ألفا بينهم نساء وأطفال.

كما يتضمن مساعدات تقنية وفنية إيطالية لجهود تونس في مجال مراقبة الحدود البرية والبحرية كما تمسكت تونس بمبدأ السيادة الوطنية للبلاد التونسية، رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني في زيارة له لتونس اتفق على تشكيل لجنة فنية بين وزارتي الداخلية للبلدين لدراسة الملف واجتمع مع الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع ورئيس الحكومة التونسية المؤقتة الباجي قائد السبسي وبحث معهما تداعيات الظاهرة والشروع في دراسة معمقة للهجرة غير الشرعية

وأقر بأنه يتفهم الشباب المحروم من الديمقراطية والحرية والرفاه الاجتماعي في حين وصف تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين التونسيين ب (تسونامي بشري خطير) يتعين تظافر الجهود لمعالجة آثاره.

ومن خلال الأيام الماضية كثفت السلطات الأمنية التونسية عمليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بالتنسيق مع الجيش.[1]

ملخص الفصل الثالث:

1- ـــ، **اتفاقية تعاون تونسية إيطالية لمواجهة الهجرة غير الشرعية** (تقرير إخباري 2011.04.07)

باعتبار تونس تقع في القسم الشمالي الشرقي من المغرب فهي تشرف على البحر الابيض المتوسط مما جعلها عرضة لتفاقم تحديات الامن الوطني فيها كالإرهاب والهجرة غير الشرعية.

ان توتر الاحداث الارهابية في تونس بعد الثورة يعني ان القاعدة فتحت جبهة جديدة في تونس وان تونس تحولت من ارض دعوة الى ارض جهاد.

كما وجد النظام القديم في تونس ضالته في استخدام ورقة الارهاب السلفي حتى يمهد طريق الانقلاب على حكم الإدارة الشعبية، فنقاط التقاطع الفكري مع جماعات العنف متعددة فكلاهما لا يومن بالديمقراطية والتداول السلمي على السلطة وكلاهما يؤمن بالعنف للوصول لأهداف السياسية حتى ولو ادى ذلك لا زهاق الارواح البشرية.

لا وجود لإرهاب صلح في تونس بالمعنى التقليدي والمتعارف عليه بل انه ارهاب الصراع على السلطة تحت غطاء السلفية.

أعمال العنف الهادفة لزعزعة الاوضاع الامنية لاتهام الحكومة بالفشل هو ما يظهر في تونس.

كما أن الهجرة المغاربية وخاصة التونسية لدول أوروبا هي ظاهرة تشكل وحدة من المعالم الاجتماعية البارزة لمنطقة المغرب العربي وهي عنوان متغيرات اجتماعية عديدة تساهم في تشكيلها التفاعل التاريخي والواقع الاجتماعي واشياء اخرى بفعل القرب الجغرافي والتقاطع الثقافي بين ضفة البحر الابيض المتوسط فبالرغم من القوانين المسنة للحد من الهجرة الا انه استمر تفاقم الخلل بين الشمال والجنوب بالإضافة الى تزايد الإجراءات العقابية ويرى المراقبون ان الهجرة السرية ستتفاقم على مدى القريب في دولة تونس.

عملت تونس على التعويض لضحايا الارهاب وفق مشروع قانون لمكافحة الارهاب سنة 2014 عن طريق اللجنة التونسية لمكافحة الارهاب بالتنسيق مع السلطات المعنية لتوفير المساعدات الاجتماعية اللازمة والرعاية الصحية.

كما عملت على انشاء ولايات رقابة قوية ومستقلة لاستعراض السياسات والممارسات من اجل ضمان وجود رقابة على استخدام تقنيات ومعالجة المعلومات الشخصية.

كما توالت الجهود الدبلوماسية والتفاهمات الثنائية بين تونس وايطاليا خاصة في إطار مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الخاتمة

نستخلص من الطروحات السابقة للموضوع ان موضوع التحديات الأمنية في المغرب العربي باتت هاجس تهدد الاستقرار والطمأنينة في بلاد المغرب العربي خاصة.

ومازالت الأليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على احتواء جل تحديات الأمن الوطني وغير قادرة على تدبير استراتيجيات ناجعة بشكل يحد من أثار هذه الظواهر وانعكاساتها على الأمن والسلم الدوليين خاصة تحدي الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

كما أن قضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية احتلتا مساحة واسعة من الاهتمامات الوطنية لدول المغرب العربي وكذا اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية خصوصا بعد ان باتت هذه الظواهر مشكلة تؤرق الدول المغاربية كتونس من جهة وكذا الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، خاصة الدول الأوروبية.

وتنطلق الاستراتيجيات المواجهة لتحديات الأمن الوطني كالتنظيم الإرهابي في تونس خاصة في المدة الأخيرة الى إرهاب العنف وإرهاب الصراع على السلطة إلى إنشاء ولايات رقابة كتقنية أمنية لمكافحة التنظيمات الإرهابية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة وما تبعها من تحولات على المستوى السياسي دفعت موجات الشباب في تونس الى الهجرة غير الشرعية نحو الشمال، فيما لا ننسى سياسات الغلق من طرف الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين التونسيين.

ويتبين من خلال الطروحات السابقة الذكر، الإجابة عن إشكالية الدراسة المتعلقة بتأثير الظواهر اللأمنية على أمن الوطني في دول المغرب العربي خاصة دولة تونس وكذا تبيان كافة السبل وإجراءات المكافحة لظواهر يسود فيها اللأمن كالتنظيم الإرهابي والهجرة غير الشرعية اللذان غدا من أبرز تحديات الأمن في شتى الدول المغاربية.

هذا ويتبين اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالأسباب المتمثلة في التأثير على الوضع الأمني في أي مجتمع مغاربي بالنظر في أسباب تفشي اللاإستقرار واللاأمن وكذا النظر في نتائج هاته الأوضاع من خلال الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ما يدفع اتخاذ إجراءات لازمة لإحكام الرقابة الأمنية لمجابهة جل هذه التحديات وفي مقدمتها الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

كما تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية في تونس شكلتا تحديات وحساسية للسياسات التونسية نظرا لكونها قضايا سياسية واجتماعية من خلال صعوبة التأقلم مع السياسيات المحلية التونسية هذا ما يؤدي إلى عدم استقرار أمني، فعلى الحكومة التونسية أن تلعب دورا أساسيا وفعالا في مجال مكافحة الإرهاب الدولي وظاهرة والهجرة غير الشرعية من خلال التنسيق الأمني مع دول الجوار خاصة الاوروبية.

كما أن مسألة التجاذب المغاربي خاصة التونسي الأوروبي يبقى محل نقاش وتحليل سياسي.

حيث تسعى الدول الأوروبية إلى تكريس تواجد قوي في المنطقة المغاربية يتواءم وأليات السياسات الخارجية للدول الأوروبية الجديدة والقائمة في جوهرها على حماية المصالح في المغرب العربي ومحاولة التصدي للتهديدات والأخطار الجديدة فيها.

كما أن الإخلال بالأمن في أي دولة تتعدى أثاره بالضرورة إلى الإخلال باستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقدراتها العسكرية كما تأثر بالتالي على جهودها من أجل الاستقرار والتنمية والرخاء ومجابهة التحديات التي تواجهها ما يمكن تحقيقه كالاتي:

- تحصين المجتمع التونسي ضد الجرائم والقيم الأخلاقية والتربوية بما يعصم المجتمع من الانحراف.
- إنشاء مراكز البحوث والدراسات الأمنية وتعميق دورها العلمي في دراسة وتحديد الظواهر الإجرامية خاصة الهجرة غير الشرعية منها والتعرف على تطوير أساليبها ووسائلها والتوصل إلى تحديد الطرق الكفيلة بمواجهتها ومعالجتها.
- توظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني ومتابعة التقدم التكنولوجي لاستثمار إيجابياته المستجدة.
- وضع معايير موضوعية لاختيار العاملين في الأجهزة المختلفة تعول على الكفاءة الذهنية والمؤهل الدراسي واللياقة البدنية والرغبة الشخصية.
- تعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة تحديات الأمن الوطني.
- اتخاذ كافة الإجراءات الازمة لإحكام الرقابة والسيطرة على الحدود البرية والسواحل البحرية بتونس لمنع التسلل بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية.

- إطلاق مبادرات مشتركة بين دول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة مع أهمية تبادل المعلومات الأمنية حول المنظمات الإجرامية الدولية العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي.
- قيام الأجهزة المعنية بالدولة بتخصيص نسبة من المهاجرين بصورة قانونية، تستقبلها الدول المتقدمة وذلك لتنظيم هجرة شرعية بغرض الحد من الظاهرة طبق لما هو معمول به من بعض الدول ومنها (تونس) على الدعم من محدودية هذه النسبة فإنها قد تشكل صمام الأمان في تنظيم الهجرة والحد من تنظيم الهجرة غير الشرعية خاصة.
- تكثيف الدوريات البرية على الحدود البرية وكذا تكثيف النشاط البحري لكافة السواحل لضبط وإحباط كافة محاولات التسلل.
- تشديد الإجراءات الأمنية على المنافذ بواسطة الأجهزة الأمنية المعنية.
- استمرار تنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى بشأن تبادل معلومات عن ظاهرتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية بتونس.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب باللغة العربية:

1. عكروم ليندة، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، عمان، دار بن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013.
2. أنيس إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، القاهرة، دار المعارف، 1972.
3. المشاقبة أمين و شيلي سعد شاكر ، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، 2012.
4. الرهوان محمد حافظ، **التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب**، مصر: هلا للنشر والتوزيع، 2006.
5. ايفانز غراهم، نوينهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر، مركز الخليج للأبحاث الإمارات 2004.
6. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
7. الغوري إبراهيم حلمي، **أطلس الوطن العربي والعالم**، سوريا: دار الشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2010.
8. يوسف محيسن محمد حسن، **الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012.
9. المحافظة علي، **الاتجاهات الفكرية عند العرب**، بيروت، الأهلية للنشر، 1975.
10. حرب وسيم، **إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
11. الشهاوي طارق عبد الحميد: **الهجرة غير الشرعية، رؤيا مستقبلية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009.
12. أحمد عثمان كميلة، **السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990 و1998**، ليبيا، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر،2005.

ثالثا: المجلات:

13. الحربي سليمان عبد الله "**مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، "المجلة العربية للعلوم السياسية"، العدد 19، 2008.

14. الهلالي نشأت، "**الامن الجماعي**" مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، العدد 9، السنة الأولى، سبتمبر 2005.

15. محمود مراد، **الظاهرة الإرهابية:** الوثائق الكاملة للندوة الدولية للإرهاب، القاهرة: مطبوعات الجامعة الأردنية، 1998.

16. ديوك، "**صحيفة الدستور**"، 2002.

17. غربي محمد: **من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن، حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط**، "دفاتر السياسة والقانون"، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة،2009.

18. الشيخ وليد: "**أوروبا وقضايا الهجرة، معضلة الأمن والاندماج**"، السياسة الدولية، العدد 165، جويلية 2006.

رابعا: المذكرات:

19. عطية إدريس ، **الإرهاب في إفريقيا، دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية –2011.

20. ختو فايزة ، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو–مغاربية، 1995–2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات استراتيجية، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2010.

21. قوجيلي سيد أحمد: "**التيار الأيديولوجي للأمن: مقدمة إلى الدراسات الأمنية**" جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010.

22. العاقل رقية ، **الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008.

23. شيخ فتيحة ، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006، نقلا عن:
Paul Balta, Le Grand Maghreb, Des indépendances à l'année 2000, Alger , 1990.

24. بن صايم بونوار ، **مصادر التهديد الخارجية لدول المغرب العربي وآفاقها المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.

25. تباني وهيبة ، **الأمن المتوسط في استراتيجية الحلف الأطلسي، ظاهرة الإرهاب، الأمن والتعاون**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية مغاربية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

26. القرضاوي يوسف ، **تحديات في الفكر الإسلامي**، 2007.

27. http://www.alsahafa.info/index?type=32i4=2147508464.

28. الهواري محمد: **الإرهاب، المفهوم والأسباب، وسبل العلاج**، موقع حملة السكينة.

29. السمعلي عادل: **الإرهاب في تونس كذبة أم حقيقة**.

30. http://www.babnet.net/commentaires/phpcoment.css

31. **العمليات الإرهابية في تونس بعد ثورة 14 يناير**،

www.badnet.net/festivaldetail-73167.asp.

سادسا: الملتقيات:

32. حميدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في متطورات العلاقات الدولية**، في الملتقى الدولي الجزائر والأمن المتوسط، واقع وأفاق، جامعة قسنطينة 2009.

33. بلعيد منيرة، **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**" الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، قسنطينة، 2008.

34. بخوشي مصطفى، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**، ملتقى قسنطينة،2008.

35. العبيد محمد الحسني: **تحقيق في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، "أعمال المؤتمر الدولي الثاني المنظم في مركز الدراسات العربي الأوروبي"، القاهرة من 25 إلى 27 جانفي 1994، باريس مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1994.

سابعا: المنتديات والتقارير:

36. الإرهاب في تونس واقعا وتنظيما وحلولا آجلة، **تقرير إخباري**.

37. عوامل نمو الأنشطة الإرهابية في تونس، 2012.

38. البربري محمد: دور الشرطة في مواجهة ظاهرة الهجرة الوافدة.

39. منتديات الشروق أونلاين.

40. البوبكري حسن، **السياسات الهجرية في المنطقة الأورومغاربية**، المثلث الهجري، ليبيا، تونس، إيطاليا.

41. إعلان تونس، القمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5+5 في 05 و06 ديسمبر 2003.

42. تحليل مشروع قانون مكافحة الإرهاب التونسي، 07 يونيو/تموز 2014.

43. مشروع قانون مكافحة الإرهاب 2003.
44. عماري أحمد: الهارب إلى الموت: الهجرة غير الشرعية مأساة إلى أين؟ منتدى القصة القصيرة 2008.
45. اتفاقية تعاون تونسية إيطالية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، تقرير إخباري 2011.04.07.

ثامنا: المراجع باللغات الأجنبية:

أولا: اللغة الفرنسية:

46. Le Petit Robert : Dictionnaire Alphabétique Et Analogique De La Langue Française. Paris édition Firmin didol S.A ,1979.
47. Saoud Badis**, « Ces variétés sécuritaires et leurs impact sur la sonnetaineté des états de la méditerranée »** (conférence de Constantine, 2008),.
48. geuse Christian , « approche théorique sur les conflits ethniques et les refugies »
www.dandirant.uqum.ca/download/gripci/geisr/porent.bosnie.doc

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

49. Delcourt Barbara, **The ones De La securité**, poli 401, (4 ECTS) Obligatoire en 2 eme Cycle en Sciences politiques, Orientations internationale, 2006-2007.
50. Buzan Barry, **people, states and fear**: an Agenda for international security studies in the post- cold war eva, 2nd Colorado: lunner publishers, 1991.

51. Huysmans Juf**, the politics of insecurity: fear, migration and asylumin** EU : oxford routledge,2006.

ملخص الدراسة:

موضوع التحديات الأمنية في المغرب العربي يستقطب اهتمام عديد الباحثين خاصة فيما يتعلق بالتنظيم الإرهابي والهجرة غير الشرعية، فأسباب تفشي هذه الظواهر يستند الى اللا استقرار السياسي في بلدانه.

وبالنظر الى حالة تونس وتأثيرات الأوضاع اللا أمنية فيها ناجم عن عدم الاستقرار السياسي وتنظيم القاعدة في بلدان المغرب العربي الزاحف نحو كل بلدان المغرب العربي لتفشي الظاهرة كذلك غياب تغطية الحدود ينمي ظاهرة الهجرة غير الشرعية المؤرقة للمجتمعات المغاربية كافة لذلك يتوجب التنسيق المحلي من جهة وتوحد الاستراتيجيات المغاربية من جهة أخرى لاحتواء الأوضاع.

Résumé de l'étude :

Le thème Défis sécuritaires au Maghreb arabe attire des nombreux chercheurs, en particulier en ce qui concerne l'organisation terroriste, l'immigration clandestine, les causes de ces phénomènes basées sur l'instabilité politique dans ces pays.

Compte tenu de l'état de la Tunisie, où les conditions de l'insécurité causé par l'instabilité politique, et Al-Qaïda dans les pays du Maghreb arabes rampant vers tous les pays Maghrébines est répartis du phénomène, ainsi que l'absence de la couverture de frontière à développer le phénomène de l'immigration clandestine qui hante les sociétés du Maghreb, donc il faut la coordination local d'un côté, et de s'unir les stratégies Maghrébines d'un autre coté pour contenir la situation.

Summary of study:

The topic security Challenges in Arab Maghreb attracts numerous researchers, particularly as regards the terrorist organization, underground immigration, reasons of these phenomena were based on political instability in these countries.

Considering the state of Tunisia, where the conditions of insecurity caused by political instability, and Al-Qaïda in the Arab countries of Maghreb creeping towards all countries Maghreb is divided of phenomenon, as well as the absence of the coverage of border to develop the phenomenon of the underground immigration which haunts the societies of Maghreb, therefore is necessary the coordination place on the one hand, and to unite Maghreb strategies of other one quoted to contain situation.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمـة	أ-ز
الفصل الأول: مقاربة مفهوماتية ونظرية للتحديات الأمنية	
المبحث الأول: الإطار المفهوماتي للتحدي الأمني	11-7
المطلب الأول: مفهوم التحدي الأمني	7
المطلب الثاني: علاقة التحدي الأمني بالمفاهيم المشابهة	8
المبحث الثاني: المنطلقات النظرية في دراسة التحديات الأمنية	19-12
المطلب الأول: طروحات كوبنهاجن والهوية المجتمعية كقيمة جديدة للتهديد	12
المطلب الثاني: مدرسة باريس وإدارة المخاطر كتقنية أمنية	17
خلاصة الفصل الأول	20
الفصل الثاني: نظرة تحليلية للواقع الأمني في المغرب العربي	
المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي	27-23
المطلب الأول: المجال الجغرافي للمنطقة المغاربية	23
المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي المغاربي وأساليب التنمية	24
المبحث الثاني: إشكالات الأمن المغاربي	31-28
المطلب الأول: أسباب الوضع الأمني في المغرب العربي	28
المطلب الثاني: التقسيمات الاجتماعية في المغرب العربي	30
خلاصة الفصل الثاني	32
الفصل الثالث: تحديات الأمن التونسي بين التأثير والمجابهة	
المبحث الأول: قراءة جيوسياسية لدولة تونس	39-34
المطلب الأول: دراسة طبيعية وبشرية	34
المطلب الثاني: لمحة عن اجتماعية واقتصادية دولة تونس	38

المبحث الثاني: واقع البيئة الأمنية التونسية 52-40
المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية في تونس 40
المطلب الثاني: هاجس الهجرة غير الشرعية في تونس 48
المبحث الثالث: السيناريوهات التونسية في احتواء تحديات الأمن الوطني 60-55
المطلب الأول: الاستراتيجية التونسية المنبثقة عن اتفاقية الشراكة الأور وتونسية 53
المطلب الثاني: الاستراتيجية المحلية التونسية 55
خلاصة الفصل الثالث 62-61
الخاتمــة 66-64
قائمة المراجع 71-68
ملخص الدراسة 74-72